مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية
كلية التجارة
جامعة الإسكندرية

العدد الأول– المجلد الرابع والخمسون – يناير٢٠١٧

أثر درجة الافصاح في تقرير لجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

أ/أحمد السيد إبراهيم صالح
مدرس مساعد – قسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

ملخص البحث

هدفت الدراسة الى دراسة واختبار أثر درجة الافصاح في تقرير لجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية معبراً عنه بنموذج Market to Book(MTB). ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية لإختبار فرض البحث على مجتمع يشمل الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وتم سحب عينة حكمية (٣٠ شركة) من هذه الشركات لإجراء تحليل المحتوى Content Analysis لتقارير لجان المراجعة بها، وقياس درجة الإفصاح الفعلي في تقرير لجنة المراجعة. وإيجاد علاقة بين درجة الإفصاح الفعلي في تقرير لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي.

ولقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها؛ تؤثر درجة الافصاح في تقرير لجنة المراجعة ايجاباً على مستوى التحفظ المحاسبي، بما يمكن معه القول بإمكانية قبول فرض البحث. ويرجع ذلك الى ان زيادة مستوى الافصاح الاختياري في تقرير اللجنة نتيجة لفاعلية لجنة المراجعة وتمتع اعضائها بالخصائص الفنية المطلوبة وهو ما يؤدي الي تحسين شفافية التقارير المالية وزيادة قيمة الشركة متمثلة في زيادة قيمتها السوقية مقارنة بقيمتها الدفترية وبالتالي تحقق كفاية مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية.

وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات اهمها؛ ان تصدر لجنة المراجعة تقريراً سنوياً عن المهام التي انجزتها خلال السنة ويتم نشره سنوياً لأصحاب المصالح في الشركة، كما يجب إعادة النظر فى معايير المحاسبة المصرية بحيث تسمح بوضع حدود ملزمة لمنشآت الأعمال لتطبيق الممارسة المحاسبية المتحفظة وكذلك ضرورة أن تتضمن معايير المراجعة ما يفيد إفصاح مراقب الحسابات فى تقريره عن مدى تحفظ القوائم المالية للمنشأة، وعدم التخلى عن تطبيقالسياسات المحاسبية المتحفظة مع الموازنة فى تطبيقها، فكما أن تطبيقها يجعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لاتخاذ القرار ويزيد من قيمة المنشأة فإن المبالغة فى تطبيقها قد تضر بالشركة لاعتقاد المساهم بأنه يستثمر أمواله فى منشأة أقل نجاحاً، مما يجعله يتصرف فى أسهمه بأقل من قيمتها أى اتخاذ قرار فى غير مصلحته.

الكلمات الدالة: تقرير لجنة المراجعة – التحفظ المحاسبي

(*) البحث مشتق من رسالة دكتوراه بعنوان " أثر المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة على قرار الاستثمار في أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية – دراسة تطبيقية".

Abstract

The study aimed to examine and test the effect of the degree of disclosure in Audit Committee's report on the level of accounting Conservatism in financial statements, the Conservatism expressed as a model of Market to Book (MTB). To achieve the objective of the study, the researcher make an applied study to test the research hypothesis on community includes restricted companies of the Egyptian Stock Exchange, then withdrawn judgmental sample (30 companies) of these companies to make Content Analysis of the audit committees reports, and measuring the degree of actual disclosure in the audit committee report. and to find a relationship between the degree of the actual disclosure of the Audit Committee report and the level of accounting Conservatism.

The study reached to set of results the most important; the degree of disclosure in the audit committee report affect positively on the level of accounting Conservatism, that enable to say the possibility of accepting the research hypothesis. This is due to the increased level of voluntary disclosure in the Committee report as a result of the effectiveness of the audit committee and the enjoyment of its members of required technical characteristics which leads to improving the transparency of financial reporting and increase the company's value represented by the increase in market value compared to their book value and thus achieve the adequacy of the level of accounting conservatism in the financial statements.

The study made a series of recommendations, the most important; the Audit Committee must issue an annual report on the tasks accomplished during the year and is published annually to stakeholders in the company, and should be review the Egyptian accounting standards so as to allow to put mandatory border to a business's companies to applying the conservative accounting practices, as well as the need to auditing standards include that auditor disclosure in his report on the extent of conservation of entity's financial statements, and not to abandon the application of conservative accounting policies with the budget in the application, just as the application makes accounting information more suitable for decision-making and increases the firm value,the exaggerated application may harm the company because the stockholder belief that he invests his money in less successful company, which make him sell his shares less than its value. That mean a decision is not in his utility.

Key words: Audit Committee Report - accounting conservatism

١- المقدمة

تعد لجنة المراجعة من أهم آليات حوكمة الشركات لدعم مصداقية القوائم المالية، حيث تؤدى وظيفة إشرافية على عملية إعداد التقارير المالية والتواصل مع المستخدمين من خلال القوائم المالية. ولقد حظيت لجان المراجعة بإهتمام المنظمات المهنية الدولية المتخصصة والباحثين، وخاصة بعد حالات الافلاس والانهيارات المالية التى طالت اكبر الشركات فى العديد من دول العالم، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية. ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن ان تلعبه لجان المراجعة فى زيادة جودة التقارير المالية التى تصدرها الشركات، وما لهذا من إنعكاس إيجابي على رشد متخذ القرار الاستثماري بسوق الاوراق المالية، والإلتزام بمبادىء الحوكمة. وهو الامر الذي ادى لقيام البورصات المالية الدولية بمطالبة الشركات المسجلة بها بتكوين لجان مراجعة لتدعيم جودة التقارير المالية لتكون أكثر مصداقية (سامي ,٢٠٠٩).

ومن أهم التطورات الخاصة بلجنة المراجعة ضرورة إصدار تقرير عن أعمال تلك اللجنة. ويعتبر تقرير لجنة المراجعة هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن للمستثمرين التعرف من خلالها على نتيجة أعمال لجنة المراجعة، لذلك ينبغي أن يوصل التقرير كماً كبيراً من المعلومات. ومن ثم يجب ألا يكون تقرير لجنة المراجعة مجرد تلبية للمتطلبات الإلزامية للإفصاح، وفقاً للقانون وتعليمات الجهات الرقابية، ولكن يجب أن يحتوى على جميع المعلومات التي تمكن المستثمرين من متابعة استثماراتهم. ويجب السعي نحو توحيد الحد الأدنى لمحتوى تقرير لجنة المراجعة (Robinson,2009).

وحسبما خلص البعض (enofe& aronm– wan2013,Carcello et al., 2002؛)يجب الإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة، وما يتضمنه من خطوط عريضة لمهامها وإنجازاتها ومدى التزامها بمعايير الأداء الموضوعة من قبل الجهات الرقابية، على ان يوضح التقرير المهام التي قامت اللجنة بتنفيذها والصعوبات التي واجهتها خلال الفترة محل الإفصاح. ويجب أن يتم الإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة ضمن التقرير السنوي للشركة لتقديم معلومات عن المهام التي بذلتها اللجنة، مما يعزز تصورات مستخدمي القوائم المالية عن دور وفعالية لجنة المراجعة. وان يسلط التقرير الضوء علي مسئوليات وواجبات لجنة المراجعة، لأن ذلك يدعم مصداقية القوائم المالية، حيث يرى مستخدمو التقارير المالية بأن إدراج تقرير لجنة المراجعة في هذه التقارير يحسن ويعزز من أهميتها ويؤثر علي عملية اتخاذهم للقرارات.

كما يوجد طلب إجباري على المحتوى المعلوماتي لتقرير لجنة المراجعة، المفصح عنه للطرف الثالث، وخاصةً المساهمين، حيث طالبت العديد من البورصات العالمية، وكذلك التقارير الصادرة عن المنظمات المهنية، ان يتم الافصاح عن تكوين لجان المراجعة بالشركات وعضويتها ومهامها، وتنظيم أعمال اللجنة الذي يوضح المسئوليات والواجبات الخاصة بها وطبيعة العلاقة بينها وبين كلاً من ادارة الشركة والمراجع الداخلي ومراقب الحسابات. والإفصاح عن نتائج أعمالها من خلال تقرير سنوي يتم نشره مع التقارير السنوية بحيث يتضمن الانشطة التي قامت بها اللجنة خلال العام وهو ما يسهم في تحسين شفافية التقارير المالية (منصور,٢٠٠٩).

ومن ناحية أخرى يتطلب نجاح لجنة المراجعة في القيام بمسئولياتها ومهامها توافر مجموعة من الخصائص في أعضائها تمكنهم من أداء أعمالهم بكفاءة وفاعلية، ومن ثم تحقيق أهداف اللجنة. ومن أهم هذه الخصائص أن يتمتع أعضاؤها بالاستقلالية التامة عن الإدارة، وأن يكونوا على قدر من التأهيل العلمي والخبرة المهنية، وأن يتناسب عدد الأعضاء مع حجم المهام الملقاة على اللجنة، وأن يجتمع الأعضاء بصورة متكررة، تمكنهم من تقييم مجريات الأمور في الشركة. فكل هذه الخصائص مجتمعة تؤدي إلى زيادة فاعلية دور لجنة المراجعة وتعظيم المنفعة المتوقعةمنها(Felo et.al., 2003).

وفيما يتعلق بالبيئة المصرية فهناك إلزام من قبل هيئة الرقابة المالية للشركات التي تسجل اسهمها فى البورصة بضرورة تشكيل لجان للمراجعة، حيث أصدرت هيئة الرقابة المالية قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية بالقرار رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٢ وفقاً لآخر تعديل في نوفمبر ٢٠١٥، واختصت المادة (٧) من قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة بلجنة المراجعة، والتي أشارت إلى أنه مع مراعاة أحكام المادة (٨٢) من القانون رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٣ بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والمادتين (٢٧،٢٨) من لائحته التنفيذية، يكون لكل شركة مقيدة بالبورصة لجنة للمراجعة، لها مهام ومسئوليات، منها الإفصاح، والإتصال بالمعنيين بالحوكمة، ومنهم بالطبع المساهمين والجهات الرقابية.

وعلى الجانب الاخر يُعد **التحفظ المحاسبي** أحد أهم القضايا المحاسبية التي لا زال الجدل الأكاديمي حولها مستمراً، وكان الجدل حول ما إذا كان التحفظ المحاسبى يُعد أحد خصائص القوائم المالية مرتفعة الجودة، وبالتالي يُفضل توافره في المعلومات المحاسبية. لذا كان الإهتمام بالتحفظ المحاسبى من حيث؛ مفهومه، وأنواعه، ودوافعه، ومحدداته، ونماذج قياسه، وتأثيره في المحتوى الإعلامي للقوائم المالية. (سليمان، ٢٠٠٦)

ويتضمن التحفظ المحاسبي بصورة عامة تخفيض القيمة الدفترية لصافي أصول الوحدة الاقتصادية عن القيمة السوقية المتوقعة لها، من خلال المبالغة في تقييم الالتزامات والتخفيض في تقييم الأصول والاعتراف الفوري والكامل بالخسائر المتوقعة وتأجيل الاعتراف بالمكاسب المتوقعة لحين تحققها. وهناك تقسيمات عديدة للتحفظ المحاسبي إلا أن أشهرها تلك التي ميزت بين **نوعين** للتحفظ المحاسبي؛ **التحفظ المحاسبي غير المشروط** Unconditional Conservatism الذي يتضمن التزام الوحدة الاقتصادية منذ بداية نشأتها بالسياسات والمعالجات المحاسبية التي تؤدي لتخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول عن قيمتها السوقية المتوقعة، مما ينتج عنه وجود شهرة غير مسجلة.

والتحفظ المحاسبي المشروط Conditional Conservatism الذي يتضمن تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول عن قيمتها السوقية في حالة توقع أحداث غير مواتية، وفي نفس الوقت لا يتم زيادة القيمة الدفترية لصافي الأصول في حالة توقع أحداث مواتية (Beaver and Ryan,2005) ويعني هذا أيضاً ميل المحاسبين لوجود درجة من القابلية للتحقق عند الإعتراف بالأحداث المواتية كمكاسب أكبر منها عند الإعتراف بالأحداث غير المواتية كخسائر (اختلاف متطلبات التحقق) وهو ما

يـؤدي لتعجيـل الإعتـراف بالمصـروفات وتأجيـل الإعتراف بالإيرادات (Basu, 1997).

وتعـددت دوافـع الـتحفظ المحاسـبي بـين دافـع تحسين كفـاءة التعاقـدات ودافـع تخفيض التكـاليف القضائية، ودافع تخفيض مدفوعات الضرائب والدافع التنظيمـي. وبـرز دور الـتحفظ المحاسـبي المشـروط بصورة خاصة في تحسين كفاءة التعاقدات، فالتحفظ المحاسـبي المشـروط، بمـا يـوفره مـن عـدم تماثـل متطلبات القابلية للتحقق، يحمى الدائنين والمساهمين مـن السلوك الإنتهـازي لـلإدارة والمـدفوع بعدم تماثل المعلومـات — فلـدى الإدارة تفـوق معلومـاتي كمـاً ونوعـاً عـن بقيـة الأطـراف المتعاقدة مـع الشـركة — والمسئولية المحدودة وفترة العمل المحدودة لـلإدارة. (عوض،٢٠١٤)

وبالنسـبة للعلاقـة بـين درجـة الافصـاح الفعلـي في تقرير لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي فـى مصـر فلـم تتنـاول الدراسـات هـذه العلاقـة، فقد تناولت بعض الدراسات (أبو الخير, ٢٠٠٨؛ راشد, ٢٠١٠؛ شـتيوي ٢٠١٠) الـتحفظ المحاسـبى علـى حـده، كمـا تناولـت دراسـات أخـرى (Keimith & Walo, 2008 ; Robinson, 2009) المحتوى المعلوماتي للافصاح عن تقرير لجنة المراجعة، وهذا ما دفع إلى إجراء هذه الدراسة لإختبار هذه العلاقة في بيئة الأعمال المصرية.

١-مشكلة البحث

نتيجة للدور الذي تقوم بـه لجنـة المراجعة لتوفير الثقة لأصحاب المصلحة فقد حظيت باهتمام العديد من المنظمات المهنية والسلطات التشريعية والهيئات المشرفة على أسواق الأوراق المالية (SEC،FRC AICPA)، سواء على المستوى الدولي أو المحلي، من حيث أهميتها وتشكيلها وتحديد مهامها وشكل تقريرهـا. وتعـد أحـد التطـورات الخاصـة بلجنـة المراجعة، كآلية لحوكمة الشركات، ضرورة إصدار تقرير عن أعمال تلك اللجنة لأصحاب المصلحة. ولقد تناولت العديد من الدراسات (Keimith & W–alo, 2008; Robinson,2009; Luray,2012; Ray,2013;Reidenbach,2013) وظيفة وشكل ومحتوى هذا التقرير من هذا المنطلق.

وعلى الرغم من أن التحفظ المحاسبى يعد أحد الأعراف المحاسبية لدى المحاسبين منذ زمن طويل، إلا أنه مازال يمثل مجالا واسعا للجدل البحثى على المستوى الأكاديمى فى علم المحاسبة، وقد تزايد الجدل حول التحفظ المحاسبى فى الآونة الاخيرة نتيجة لتبنـي الـدول للمعـايير المعـدة علـى أسـاس المفاهيم–Concept–based Accounting Sta ndards بالإضافة إلى الاستخدام المتزايد لمقاييس القيمـة العادلـة. ولـذلك كـان الاهتمـام بـالتحفظ المحاسبى من حيث مفهومه وأنواعه، دوافع الطلب عليه، والتي تمثل العوامل التي أدت إلى استمرار ممارسات التحفظ المحاسبي بالرغم من تعرضه إلى انتقادات وأيضا الاهتمام بآثاره على القوائم المالية وعلـى قـرارات مسـتخدمي تلـك القـوائم. (خضـر ،٢٠١٤)

ويمكن التعبير عن مشكلة البحث في كيفية الاجابة نظرياً وتطبيقياً على الاسئلة التالية:

- لماذا وجد طلب رسمي على الافصاح عن تقرير لجنة المراجعة. ومامحتوى هذا التقرير؟
- هل يحتاج متخذو قرار الاستثمار للمعلومات التي يوصلها تقرير لجنة المراجعة؟

- هل يؤثر محتوى تقرير لجنة المراجعة على مصداقية القوائم المالية ومن ثم على قرار الاستثمار في الاسهم؟
- ما مدى إدراك مستخدمى التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية لأهمية المعلومات التي يوصلها تقرير لجنة المراجعة ونفعية تلك المعلومات لهم؟ وما مدى رضائهم عن مستوى ومحتوى الافصاح الحالي عن تقرير لجنة المراجعة؟
- ما هو التحفظ المحاسبى بصفة عامة؟ وما هو التحفظ المحاسبى المشروط والتحفظ المحاسبى غير المشروط بصفة خاصة ؟
- هل تؤثر درجة الافصاح الفعلي في تقرير لجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي للقوائم المالية للشركات في مصر؟ وما الدليل على ذلك؟ وما هي محددات هذه العلاقة؟ وماهي مردودها من منظور أصحاب المصالح؟

٢- هدف البحث

يهدف هذا البحث الي دراسة واختبار أثر درجة الافصاح في تقرير لجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٣- أهمية ودوافع البحث

تتمثل أهمية البحث الأكاديمية من ندرة البحوث التي تناولت الإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة والمحتوى المعلوماتي له، وعلاقة هذا المحتوى بمستوى التحفظ المحاسبي، وعدم حصول الإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة على المستوى المحلي على نفس القدر من الإهتمام الذي حظي به في الدول المتقدمة. كما يستمد البحث أهميته العملية لكونه يسعى الى إختبار فروضه عملياً في بيئة الأعمال المصرية، وهو ما يلفت نظر أصحاب المصلحة، وخاصةً المستثمرين، في الاسهم لأهمية الإفصاح عن المحتوى المعلوماتي لتقرير لجنة المراجعة، وهو مايعد من الأمور المشجعة على البحث في هذا المجال لإثراء الفكر المحاسبي من جهة، والدفع في إتجاه تطوير الدور الرقابي لهيئة الرقابة المالية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية من جهة أخرى.

ومن أهم دوافع البحث زيادة الطلب، من جانب متخذي قرار الإستثمار في الاسهم، على الإفصاح غير المالي بصفة عامة، والإفصاح عن المعلومات غير المالية التي يتضمنها تقرير لجنة المراجعة بصفة خاصة. كذلك مسايرة الاتجاه المتزايد بأهمية تقرير لجنة المراجعة والمحتوى المعلوماتي له لزيادة مستوى شفافية ومصداقية القوائم المالية. كما يحاول هذا البحث تقديم مساهمة أكاديمية هامة من خلال دراسة تأثير درجة الافصاح الفعلي في تقرير لجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي للقوائم المالية، وهو ما أغفلته غالبية البحوث الأكاديمية في مجال المحاسبة المالية في مصر، في هذا الشأن.

٤- حدود البحث

يقتصر هذا البحث على دراسة واختبار أثر درجة الافصاح الفعلي في تقرير لجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وبذلك يخرج عن نطاق هذا البحث الشركات غير المقيدة في البورصة، كما يقتصر البحث على تأثير محتوى تقرير لجنة المراجعة دون غيره من التقارير غير المالية مثل (تقرير الإستدامة)

على مستوى التحفظ المحاسبي. ويخرج عن نطاق البحث أيضاً تأثير درجة الافصاح في تقرير لجنة المراجعة على العديد من القرارات مثل قرار الاستثمار وقرار منح الائتمان. كما سوف تقتصر مدة الدراسة على سنة واحدة فقط. وأخيراً فأن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط إختيار عينته، والمقياس المستخدم لقياس مستوى التحفظ المحاسبى.

٥- خطة البحث

إنطلاقاً من مشكلة البحث ولتحقيق أهدافه وإختبار فروضه وفي ضوء حدوده، فسوف يستكمل البحث على النحو التالي:

١/٦ – لجان المراجعة

١/١/٦- مفهوم لجان المراجعة.

٢/١/٦- اهداف تكوين لجنة المراجعة.

٣/١/٦- خصائص لجنة المراجعة.

٤/١/٦- تقرير لجنة المراجعة.

٢/٦ – قياس درجة الافصاح الفعلي في تقرير لجنة المراجعة.

٣/٦ – التحفظ المحاسبي.

١/٣/٦- مفهوم التحفظ المحاسبي.

٢/٣/٦- انواع التحفظ المحاسبي.

٣/٣/٦- دوافع التحفظ المحاسبي.

٤/٣/٦- مقاييس التحفظ المحاسبي.

٤/٦ – تحليل العلاقة بين درجة الافصاح الفعلي في تقرير لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، وإشتقاق فرض البحث.

٥/٦ – منهجية البحث.

٦/ ٦ – النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

١/٦ – لجان المراجعة:

يعرض الباحث في هذه الفرعية لمفهوم وأهداف ومسئوليات لجان المراجعة على النحو التالي:

١/١/٦- مفهوم لجان المراجعة:

لا يوجد مفهوم موحد للجان المراجعة، وذلك نظراً لأن مسئوليات ومهام لجان المراجعة قد تختلف من شركة لأخرى، ومن دولة لأخرى، إلا أنه يمكن تعريف لجنة المراجعة بأنها عبارة عن " لجنة فرعية يتم تعيينها بمعرفة مجلس إدارة الشركة، وتشكل بصفة أساسية من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بهدف زيادة وتدعيم الثقة فى القوائم المالية للشركة، وذلك من خلال متابعة إعداد القوائم المالية بالإضافة إلى التنسيق بين أعمال المراجعة الداخلية والخارجية والعمل على تدعيم استقلالية كل من مراقب الحسابات والمراجع الداخلى للشركة (الغرباوي،٢٠٠١، ص ٢٣).

وقد عرفها قانون Sarbanes – Oxley Act (SOX) عام ٢٠٠٢ " بأنها لجنة يتم تكوينها من بين أعضاء مجلس الإدارة تهدف إلى تحقيق الرقابة على التقارير المالية ومراجعة القوائم المالية. (SO–X, 2002, p. 5).

ولقد عرفها (خليل،٢٠٠٦، ص ١٥٣) بأنها "إحدى لجان مجلس الإدارة الفرعية والتي تتمتع بالقدر الكافي من الاستقلال والكفاءة والخبرة التي تؤهلها للقيام بالمهام المختلفة التي تعكس أداؤها المتنوع وتساعد على تحقيق الإتصال بين الفئات المختلفة ذات المصالح المتعارضة بالوحدة الاقتصادية وتدعم الثقة في الإفصاح المحاسبي بصفة عامة، وإفصاح المراجع بصفة خاصة".

بينما يرى (حمادة، ٢٠١٠، ص ٦٢) بأن لجنة المراجعة هي" لجنة منبثقة عن مجلس إدارة الشركة تقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين ممن لديهم خبرة بمجال المحاسبة والمراجعة، وتشتمل مسؤولياتها على مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المعتمدة في إعداد التقارير المالية، ومراجعة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة والتأكد من كفايتها وملاءمتها لمستخدميها، ودعم استقلال مراقب الحسابات ومناقشته بنتائج المراجعة، وتقييم كفاءة المراجع الداخلي ودعم استقلاله، ومراجعة الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة، والتأكد من ملاءمة نظام الرقابة الداخلية وكفايته بالشركة."

هذا وقد عرفها (Arens, et. al, 2014,p.84) بأنها عبارة عن عدد من الأشخاص المختارين من أعضاء مجلس إدارة الشركة، تكون مسئولة عن المحافظة على استقلالية مراقب الحسابات عن الإدارة، وتتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء، وقد تمتد لتشمل سبعة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.

وأخيراً عرفت قواعد القيد والشطب بالبورصة المصرية لجنة المراجعة على أنها " لجنة منبثقة من مجلس الإدارة ويجب ألا يقل أعضاؤها غير التنفيذيين عن ثلاثة أعضاء مشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجال عمل الشركة، كما يجب أن يكون ضمن أعضائها أحد الخبراء في الشئون المالية والمحاسبية، ويجوز تعيين عضو أو أكثر من خارج الشركة في حالة عدم توافر العدد الكافي من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين" (قواعد القيد والشطب،٢٠١٥).

وبناءً على ما سبق، **يخلص الباحث** إلى أنه يُمكن **تعريف لجنة المراجعة** على أنها " آلية محورية من آليات حوكمة الشركات، وهي لجنة فرعية منبثقة من مجلس الإدارة وتتكون من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين، كحد أدنى، ويكون الحد الأقصى حسب حجم الشركة وطبيعة نشاطها. على أن يتوافر باللجنة خبرات مالية ومحاسبية وقانونية ومعرفة بطبيعة نشاط الشركة. وتعقد اللجنة اجتماعاتها أربع مرات علي الأقل في السنة. وتهدف اللجنة إلى مساعدة مجلس الإدارة علي أداء مسئولياته، والتأكد من سلامة هيكل الرقابة الداخلية وتنفيذه، ودعم استقلال ومتابعة المراجع الداخلي والخارجي، وضبط جودة التقارير المالية. كما يجب ان يتوافر للجنة المراجعة كافة السلطات والصلاحيات التي تمكن أعضائها من أداء مهامهم ومسئولياتهم على الوجه الأمثل".

٢/١/٦- أهداف تكوين لجان المراجعة

تستهدف لجنة المراجعة ما يلي:

أ- مساعدة مجلس الإدارة علي أداء مسئولياته:

يتم تحقيق هذا الهدف من خلال أداء مهام لجان المراجعة بتفويض من مجلس الإدارة. ويمكن أن تساعد هذه اللجان المجلس في إمداده بالتوصيات. حيث تتحمل تلك اللجان مهمة جعل المجلس علي علم، بشكل صحيح، بأداء الشركة مما يرشد وقت المجلس، من خلال البعد عن تفاصيل الموضوعات التي سبق أن بحثتها لجان المراجعة. وبذا تمثل لجان المراجعة إضافة وتدعيم لمجلس الإدارة للقيام بواجباته.(Braiotta, 2004)

ب- **التأكد من سلامة هيكل الرقابة الداخلية وتنفيذه:**

يجب أن تقوم لجان المراجعة بالتحقق من كفاية هيكل الرقابة الداخلية وفاعلية تنفيذه ثم تقديم التوصيات التي من شأنها تفعيل هذا الهيكل وتطويره إلي مجلس الإدارة، بما يحقق أهداف الشركة وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرين. كما يتوجب على تلك اللجان تفعيل ضوابط وإجراءات نظام سير العمل لضمان إنتاج التقارير المالية المناسبة. (على،٢٠٠٩)

ج- دعم استقلال المراجع الداخلي:

يتم تحقيق هذا الهدف من خلال متابعة المراجع الداخلي، وإقامة قناة اتصال مباشرة بينه وبين لجنة المراجعة وتلقى توصياته وتوفير الموارد اللازمة له وحل المشاكل والخلافات التي قد تنشأ بينه وبين الإدارة. وينبغي أن تقوم ادارة المراجعة الداخلية بإرسال تقاريره للجنة المراجعة، كما يجب على المراجع الداخلي أن يستجيب لما يتطلبه عمل اللجنة وفي المقابل تحقق اللجنة له بيئة تنظيمية أفضل لممارسة عمله بنزاهة وموضوعية. (Caskey et al., 2008)

د- ضبط جودة التقارير المالية:

تهدف لجان المراجعة إلي ضبط جودة التقارير المالية للشركة من خلال فحص التقارير المالية ودراسة السياسات والطرق المحاسبية للحد من حالات الغش والتصرفات غير القانونية في التقارير المالية، ومن ثم تدعيم الثقة في التقارير المالية وزيادة مصداقيتها. (سامي،٢٠٠٩) .

هـ - دعم استقلال مراقب الحسابات:

أوصت العديد من المنظمات المهنية (FRC; SEC; AICPA;) بتكوين لجان المراجعة نظراً لما تقوم به من دور لدعم استقلال مراقب الحسابات من خلال كون هذه اللجان قناة اتصال بينه وبين مجلس الإدارة. كما يجب أن تتأكد اللجنة من أن الخلافات بين الإدارة و مراقب الحسابات قد تم حلها. ومن ناحية أخرى يمكن أن تقوم اللجنة بالتوصية في مجال ترشيح وعزل مراقب الحسابات بناءً على معايير موضوعية محددة. (خليل،٢٠٠٦).

٣/١/٦- خصائص لجنة المراجعة:

إن نجاح لجنة المراجعة في القيام بمسئولياتها ومهامها يتطلب توافر مجموعة من الخصائص في أعضائها تمكنهم من أداء أعمالهم بكفاءة وفاعلية، ومن ثم تحقيق أهداف لجنة المراجعة. ومن أهم هذه الخصائص؛ أن يتمتع أعضاؤها بالاستقلالية التامة عن الإدارة، وأن يكونوا على قدر من التأهيل العلمي والخبرة المهنية، وأن يتناسب عدد الأعضاء مع حجم المهام الملقاة عليهم، وأن يجتمع الأعضاء بصورة متكررة تمكنهم من تقييم مجريات الأمور في الشركة. فكل هذه الخصائص مجتمعة تؤدي إلى زيادة فاعلية دور لجنة المراجعة، وتعظيم المنفعة المتوقعة منها. **وفيما يلي عرض لأهم هذه الخصائص:**

١/٣/١/٦- إستقلال لجنة المراجعة:

يعتبر معيار الاستقلال عن الإدارة من أهم المعايير التي ترتكز عليها أغلب اللوائح المنظمة لعمل لجنة المراجعة، ويمثل هذا المعيار أحد أهم شروط اختيار أعضاء لجنة المراجعة حيث أنه من الضروري أن يكون أعضاء لجنة المراجعة مستقلين ظاهرياً وحقيقياً عن إدارة الشركة بحيث لا يظهر لمجلس إدارة الشركة وجود علاقة مباشرة أو غير

مباشرة بين أعضاء اللجنة ومدراء الشركة التنفيذيين. (الديسطي،٢٠٠٥)

وقد قامت لجنة (Blue Ribbon Committee,1999) بوضع مجموعة من المعاي التي تحقق الاستقلال بالنسبة للأعضاء الذين ينضمون إلى لجان المراجعة، حيث أوضحت أن أعضاء لجنة المراجعة يتم اعتبارهم مستقلين إذا لم تكن لديهم أي علاقة بينهم وبين إدارة الشركة قد تؤثر عليهم في أداء وجباتهم. وقد ذكرت أمثلة لهذه العلاقة كما يلي:

أ – ألا يكون من موظفي الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.

ب – ألا يحصل علي أية مكافأة مالية من الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها بخلاف المكافأة التي يحصل عليها مقابل الخدمة في مجلس الإدارة .

ج – ألا يكون أحد أقاربه موظف تنفيذي داخل الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها .

د – ألا يكون مديراً تنفيذياً في إحدى الشركات التي لها علاقات تجارية مع الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها، ويعني هذا أنه لم يسبق له التعامل مع الشركة كمورد أو عميل .

وفي هذا الصدد عرفت بورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE)، والجمعية الوطنية لوسطاء الأوراق المالية National Association of Securities Dealers (NASD) عضو لجنة المراجعة المستقل بأنه "ذلك الشخص الذي يتحرر من أي علاقةمالية،أوغير مالية،قدتؤثر علىحكمه المستقل، عند ممارسة دوره كعضو لجنة مراجعة".

كما قدم قانون (Sox, 2002) تعريفا للاستقلال أوضح بأن العضو المستقل هو العضو الذي لا يرتبط بأيةعلاقة مالية أوغيرمالية تتعارض مع تقديره كعضو مستقل بخلاف عضويته في لجنة المراجعة. (حسن،٢٠٠٩)

وفي مصر أكد دليل قواعد حوكمة الشركات لعام٢٠١٦على تشكيل لجنة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وعلى ألا يقل عدد أعضائها عن ثلاث أعضاء، وأن تقوم اللجنة بممارسة أعمالها بصفة مستقلة عن الإدارة التنفيذية للشركة حيث تكمن قوة لجان المراجعة وقدرتها على القيام بمسئوليتها ووظائفها الرقابية المسندة إليها في استقلاليتها.

٢/٣/١/٦- خبرة أعضاء لجنة المراجعة:

إن توافر الاستقلالية فى عضو لجنة المراجعة لا يعتبر ضماناً كافياً للتأكد من قدرة أعضاء لجنة المراجعة على القيام بوظائفهم، بل يشترط أيضاً أن يتوافر فى عضو اللجنة الخبرة الكافية فى مجال المحاسبة المراجعة، حيث تعتبر الخبرات المالية بعداً هاماً لفعالية لجان المراجعة. (سليمان، ٢٠٠٦)

وقد اوصت لجنة (BRC,1999) أن يكون كل أعضاء لجنة المراجعة لديهم حد أدنى من إمكانية فهم المعلومات المحاسبية، وأن يكون عضو واحد على الأقل لديه خبرة مالية، وعرفت الخبرة المالية بأن يكون قد قام عضو لجنة المراجعة بعمل سابق من الأعمال التي تتطلب شهادة متخصصة في المحاسبة أو أن يكون قد تقلد منصبا يتطلب مسئوليات مالية واسعة، وأوضحت أن الخبرة تقاس بعدد سنوات الممارسة العملية التي قضاها الفرد في مجال المحاسبة والتمويل أو وظيفة مماثلة.

وأوضح قانون (Sox,2002) في الفقرة (٤٠٧) الخصائص التي يجب توافرها في الشخص الذي

يمكن وصفه بأنه خبير محاسبي يعين كعضو في لجنة المراجعة وهي:

- ❖ القدرة على فهم وتطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاما.
- ❖ الخبرة في مراجعة وتحليل وتقييم القوائم المالية.
- ❖ الفهم الواضح لإجراءات الرقابة الداخلية وعمليات التقرير المالي.
- ❖ الدراية بطبيعة المسئوليات التي يجب على لجنة المراجعة القيام بها.

وقد أخذ دليل قواعد حوكمة الشركات المصري ٢٠٠٥ بهذا الاتجاه، وأكد على ضرورة أن يكون من بين أعضاء لجنة المراجعة أحد الخبراء في الشئون المالية والمحاسبية. ولكن لم تُشر قواعد ومعايير الحوكمة إلى ضرورة توافر الإلمام بالجوانب المالية والمحاسبية لباقي أعضاء لجنة المراجعة، كما لم تشر أيضا إلى المؤهلات والخبرات المطلوب توافرها في الخبير، واكتفت فقط بالإشارة إلى وجوب احتواء لجنة المراجعة على أحد الخبراء في الشئون المالية والمحاسبية. (السيد، ٢٠٠٦)

وقد أوصى (دليل عمل لجان المراجعة، ٢٠٠٨) فيما يتعلق بتشكيل لجان المراجعة، انه يجب ان يكون لدى اعضاء لجنة المراجعة معرفة بالأمور المالية، وان يكون هناك عضو واحد على الاقل من اصحاب الخبرة المالية. وتشير المعرفة المالية الى القدرة على قراءة القوائم المالية واستيعابها. وتتضمن الخبرة المالية الخبرة الوظيفية السابقة أو الحصول على مؤهل في مجال التمويل أو المحاسبة أو التخصصات ذات الصلة، أو الخبرة في العمل كعضو منتدب لدية خبرة في تحمل مسئوليات متابعة التقارير المالية أو كمسئول مالي.

وبذلك فإن الخبرة والمؤهلات العلمية لدى أعضاء لجنة المراجعة تعد من الأركان المهمة التي تزيد من فاعلية دورها، نظراً لأن العديد من القضايا المحاسبية والمالية تعتمد على الحكم الشخصي بالإضافة طبعاً إلى التخصص في مجال المحاسبة أو المراجعة، ويمكن القول أن حجم المؤهلات والخبرات الواجب توافرها في أعضاء لجنة المراجعة ترتبط أيضاً بحجم وطبيعة نشاط الشركة، فكبر حجم الشركة وتعقد نشاطها يحتاج المزيد من المهارات والخبرات والمقدرة على متابعة وتقييم هيكل الرقابة الداخلية وفهم التقارير المالية ومراجعة خطة مراقب الحسابات.

٣/٣/١/٦- حجم لجنة المراجعة:

يختلف عدد أعضاء اللجنة من شركة إلى أخرى، ومن دولة إلى أخرى، وذلك وفقا لحجم مجلس الإدارة وحجم الشركة وطبيعة نشاطها. وفي جميع الأحوال يجب أن يكون حجم لجنة المراجعة منسجم مع المسئوليات الواجب القيام بها، ومزيج من الخبرات والقدرات التي تمكن اللجنة من القيام بدورها وتحقيق أهدافها، وبشرط أن لا يؤثر هذا الحجم على أداء اللجنة، فطبيعة وكمية الأعمال التي تقوم بها اللجنة في قطاع البنوك مثلاً تختلف عن طبيعة وكمية الأعمال التي تقوم بها في قطاع آخر مثل قطاع الصناعات، حيث نجد أن مهامها في قطاع البنوك تتميز بالحساسية والتنوع مما يستدعي زيادة حجم اللجنة.

والجدير بالذكر أنه لكي تكون لجنة المراجعة فعالة في الرقابة على أنشطة الإدارة العليا يجب أن

تتكون من عدد كافٍ من الأعضاء، وذلك لتنفيذ مسئوليتهم الرقابية بفعالية. بينما تصبح لجنة المراجعة غير فعالة في حالة صغر حجم لجنة المراجعة حيث ينقصها تنوع المهارات والمعارف لأعضاء لجنة المراجعة (Rahmat et al,2012).

وخلاصة القول أنه من الضرورى تحديد عدد أعضاء لجانالمراجعة بحيث يكفى هذا العدد لتحقيق مزيج من الخبرات والقدرات التى تمكن اللجنة من تحقيق أهدافها، مع مراعاة عدم زيادة عدد أعضاء اللجنة بصورة قد تمنع من اتخاذ القرارات بصورة سريعة وفعالة، وعدم انخفاض عدد إعضاء اللجنة بصورة تحد من أداء اللجنة لأعمالها بكفاءة وفعالية، وقد لوحظ فى الخارج أن العدد الأمثل لأعضاء لجنة المراجعة يتروا ح بين ثلاثة وخمسة أعضاء. (علي وشحاتة، ٢٠٠٦)

٤/٣/١/٦- عدد مرات إجتماع أعضاء لجنة المراجعة:

يعتبر عدد المرات التى تجتمع فيها لجنة المراجعة خلال العام مقياساً مهماً على مقدرة اللجنة على الوفاء بمسئولياتها. وأن عدد المرات التي تجتمع فيها اللجنة خلال العام يتوقف على حجم مسئولياتها وطبيعة الظروف التي تحيط بالشركة، ومن المؤشرات الدالة على عناية واجتهاد أعضاء اللجنة.حيث إن الاجتماعات المنتظمة للجان المراجعة تسمح بوجود اتصال أفضل بين أعضاء لجنة المراجعة والمراجعين الداخليين ومراقب الحسابات. كما أنها تمكن لجنة المراجعة من العمل بشكل أكثر فعالية لتحقيق أهدافها، وتقليل حجم المشاكل المتعلقة بعملية التقرير المالى. (Barua, et al, 2010)

وقد طالبت لجنة الاوراق المالية والمبادلات الامريكية (SEC,2003) من الشركات المسجلة لديها بأن تحدد عدد الاجتماعات الدورية التي تعقدها اللجنة خلال العام. وأوصت الجمعية الوطنية لمديري الشركات National Association of Corpor– ate Directors (NACD) عام ٢٠٠٠ بأنه يجب على لجنة المراجعة أن تجتمع بمعدل أربع اجتماعات سنوية حيث أن هذه الاجتماعات تمثل إشارة على نشاط وحرص لجنة المراجعة، بالإضافة إلى أن عدد الاجتماعات يعتبر مؤشر هاماً على قيام اللجنة بمسئولياتها المحددة، كما أنها تؤدي أيضا إلى زيادة مستوى جودة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية. (حسن،٢٠٠٩)

أما بالنسبة لتحديد العدد المناسب للمرات التى تجتمع فيها اللجنة خلال العام، فقد اوصى تقرير (سميث) فى إنجلترا (Smith Report,2003) بأن العدد المناسب يجب أن لا يقل عن ثلاث مرات فى العام . كما أشار التقرير إلى ضرورة أن تشتمل هذه الاجتماعات على كل من مراقب الحسابات، ورئيس قسم المراجعة الداخلية لكى يمكن مناقشتهما فى المشاكل التى يواجهها كل منهما فيما يخص إجراءات المراجعة والأخطاء التى تم اكتشافها.

وفى مصر فقد نص (دليل عمل لجان المراجعة، ٢٠٠٨) على أنه يجب أن تنعقد لجنة المراجعة أربع مرات سنوياًعلى الأقل، ويتكرر ذلك عند الضرورة، ويكون لها الحرية فى عقد اجتماعات خاصة كلما لزم الأمر. كما يجب أن يكون هناك وقت كاف أثناء الاجتماع لعرض وتغطية كافة بنود جدول الأعمال، وإتاحة الوقت لكافة الأطراف الحاضرة لطرح أسئلتهم واستفساراتهم، وعرض أفكارهم ومقترحاتهم وآرائهم. وتشمل إجتماعات اللجنة كلا" من المراجع الداخلي

ومراقب الحسابات وبحضور المدير المالي بناءاً على دعوة مرسلة لهم من اللجنة لمناقشة التقديرات المحاسبية الأساسية والتعديلات الخاصة بكل فترة مرحلية.

٤/١/٦- تقرير لجنة المراجعة:

أوصت لجنة تريدواي Treadyway Commission [١] عام ١٩٨٧ بإدراج تقرير لجنة المراجعة ضمن التقرير المالي، وذلك لإطلاع المستثمرين على الأنشطة الرقابية للجنة المراجعة خلال العام. وبناء على هذه التوصيات طلبت(SEC) من الشركات فى عام ٢٠٠٠ إصدار تقرير لجنة المراجعة ليوفر لمساهميها المعلومات المتعلقة بواجباتها الرقابية (SEC7,2000). وكانت لجنة(BRC) Blue Ribbon Committee [٢] قد أصدرت عام ١٩٩٩ مجموعة من التوصيات بهدف تحسين أداء لجان المراجعة بما يهدف إلى زيادة جودة التقارير المالية [٣]. وفي عام٢٠٠٢ صدر قانون Sarbanes-Oxley (SOX) الذي ألزم جميع الشركات بتكوين لجان المراجعة، وأكد على أهمية دورها في منع حدوث الانهيارات المالية، وذلك عن طريق التأكيد على أهمية دورها في إعداد التقارير المالية.

ووفقاً للتقرير الصادر عن (SEC) سنة ٢٠٠٠ توجد **أربعة عناصر إلزامية** في تقرير لجنة المراجعة وهي: أن اللجنة إستعرضت وناقشت مع الادارة القوائم المالية التى تم مراجعتها، أن اللجنة ناقشت مع مراقب الحسابات الأمور المطلوبة بموجب معيار المراجعة رقم (٦١) [٤]، أن اللجنة تلقت التقارير المكتوبة والخطابات من مراقب الحسابات وتم مناقشته في استقلاله، وأخيراً التوصية لمجلس الإدارة بأن القوائم المالية التى تم مراجعتها واعتمادها يجب أن تدرج فى التقرير السنوى للشركة فى النموذج الخاص بها.

ومع ذلك تركت (SEC) الباب مفتوحا أمام إمكانية الإفصاح الاختيارى الإضافي من قبل لجنة المراجعة.

اما بالنسبة للأحكام الرئيسية لقانون (SOX,2002) المتعلقة بلجان المراجعة ومسؤولياتها (S 301) فقد تطلب هذا القانون ان تكون لجنة المراجعة مسئولة عما يلي: ترشيح وتحديد أتعاب والإشراف على مراقب حسابات الشركة، تتكون من مديرين مستقلين، وضع إجراءات وقواعد للتعامل مع الشكاوى من قبل الموظفين بشأن قضايا المحاسبة والمراجعة، وأخيراً أن يكون لديه المسؤولية والسلطة لكي يقدم خدمات أخرى

---

(١) هي لجنة تشكلت عام ١٩٨٥ لدراسة التقارير المالية الاحتيالية Fraudulent Financial Reporting والطرق الكفيلة لمنع الغش في التقارير المالية في الشركات الأمريكية. وقد أصدرت تقريرها عام ١٩٨٧ الذي أكد على أهمية دور لجنة المراجعة في تحسين شفافية القوائم المالية، وتضمن توصيات بهدف زيادة فعالية لجان المراجعة.

(٢) هي لجنة تم تشكيلها من قبل (SEC) وبورصة نيويورك للأوراق المالية New York Stock Exchange (NYSE) والجمعية الوطنية لوسطاء الأوراق المالية National Association of Securities Dealers (NASD)، وأصدرت تقريرها عام ١٩٩٩ الذي تضمن عشر توصيات وخمسة مبادئ إرشادية تهدف إلى تحسين فعالية لجان المراجعة.

(3) ما تتسم به التقارير المالية من شفافية وإفصاح جيد عن المعلومات التي تعكس حقيقة المركز المالي والأرباح المحققة والمتوقعة للشركة، بما يتفق مع أهداف واحتياجات المستثمرين الحاليين والمرتقبين، وغيرهم، لترشيد قراراتهم الاستثمارية.

(٤) أصدر مجلس معايير المراجعة (ASB) SAS No (61) بخصوص الاتصال بلجان المراجعة Communication with Audit Committee والتى تنظم عملية الإتصال بين مراقب الحسابات ولجنة المراجعة بشأن المعلومات الأخرى التى يتعين على مراقب الحسابات إبلاغها للجنة المراجعة.

كمستشار مستقل. ومن المتوقع أن تتواصل لجنة المراجعة مع أصحاب المصلحة بخصوص واجباتها ووظائفها، وذلك من خلال تقريرها. ويشمل هذا التقرير عادةً المعلومات التالية: أدوار ومسؤوليات لجنة المراجعة، وهيكلها التنظيمي وعضويتها وأنشطتها الرئيسية خلال العام، أي قرارات وتوصيات للجنة المراجعة، معلومات عن عملية المراجعة ونتائج العمل الذي قام به مراقب الحسابات، وأخيراً أي ملاحظات للجنة المراجعة حول استقلال مراقب الحسابات.

ويجب على لجنة المراجعة إعداد تقرير سنوى يقدم إلى مجلس الإدارة، ويتضمن هذا التقرير إفصاح كاف عن تشكيل واجتماعات ومسئوليات وسلطات وأنشطة وتوصيات اللجنة، حيث يعتبر هذا التقرير بمثابة إقرار بأن اللجنة قد نفذت مسئولياتها بطريقة ملائمة، كما أن نشر ذلك التقرير ضمن التقارير السنوية المقدمة للمساهمين يمكن أن يساهم فى تحسين جودة التقارير المالية للشركات (غالى، ٢٠٠١).

وترجع أهمية التقرير إلى أن أى جهود مستقبلية لتحسين أداء لجنة المراجعة يعتمد على فهم ما تقوم اللجنة بأدائه فى الوقت الحالي، وأيضاً يعمل التقرير على إيجاد الاختلاف بين ما تقوم اللجنة بعمله وما يجب أن تفعله كما فى اللائحة المكتوبة. (Carcello, et al., 2002)

ويخلص الباحث الى وجود تطور في مسئوليات لجنة المراجعة، حيث لم يعد يقتصر دورها على متابعة مراقب الحسابات وأعمال المراجعة الداخلية والتقارير المالية للشركة، بل أصبحت تشمل إعداد تقرير بأعمالها ينشر لأصحاب المصالح، كما امتد دورها ليشمل مهام أخرى مثل إدارة المخاطر لدرجة أن بعض الشركات قامت بإعادة تسمية لجنة المراجعة إلى لجنة المراجعة والمخاطر ليعكس الدور الذي تقوم به لجنة المراجعة.

وقد طالبت العديد من البورصات العالمية (NASDAQ ; NYSE) وكذلك التقارير الصادرة عن المنظمات المهنية (FRC ; AICPA) ان يتم الافصاح عن تكوين لجان المراجعة بالشركات وعضويتها ومهامها. ويتضمن هذا الافصاح عن نظام عمل اللجنة الذي يوضح المسئوليات والواجبات الخاصة بها وطبيعة العلاقة بينها وبين كلاً من ادارة الشركة والمراجع الداخلي ومراقب الحسابات. والإفصاح عن نتائج أعمالها، من خلال تقرير سنوي يتم نشره مع التقارير السنوية، بحيث يتضمن الانشطة التي قامت بها اللجنة خلال العام، وهو ما يسهم في تحسين شفافية التقارير المالية. (منصور,٢٠٠٩).

وفيما يتعلق بالبيئة المصرية فهناك إلزام بوجود لجان المراجعة في الشركات المساهمة المصرية المقيدة بالبورصة نظراً لحاجة بيئة الرقابة والمراجعة إليها، وذلك لحماية مصالح المستثمرين فشركات المساهمة، حيث هناك إلزام من قبل هيئة الرقابة المالية للشركات التي تسجل اسهمها فى البورصة بضرورة تشكيل لجان للمراجعة.

لقد أصدرت هيئة الرقابة المالية قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية بالقرار رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٢ وفقاً **لآخر تعديل في يوليو٢٠١٦**، واختصت المادة (٧) منها بلجنة المراجعة. وعلي اللجنة التحقق من استجابة إدارة الشركة لتوصيات مراقب الحسابات والهيئة العامة للرقابة المالية، وتقدم اللجنة تقاريرها ربع

السنوية إلي مجلس إدارة الشركة مباشرة، ولمجلس إدارة الشركة تكليف اللجنة بأية أعمال يراها في صالح الشركة، وعلي مجلس إدارة الشركة والمسئولين عنها الرد علي توصيات اللجنة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإخطار بها، **وعلي رئيس اللجنة إخطار البورصة والهيئة بملخص التقرير وما تضمنه من مقترحات وتوصيات ورد مجلس إدارة الشركة عليها، وذلك خلال أسبوعين من تاريخ رد مجلس الإدارة بما لا يجاوز ستين يوماً من تاريخ انتهاء الفترة المقدم عنها التقرير الدوري.**

٦/ ٢ – قياس درجة الافصاح الفعلي في تقرير لجنة المراجعة:

يتم قياس درجة الافصاح الفعلي في تقرير لجنة المراجعة اعتماداً على تحليل محتوى تقرير لجنة المراجعة للشركات، للوقوف على واقع الممارسة العملية، سواء من حيث محتوى هذه التقارير أو كيفية توصيلها لأصحاب المصلحة، وذلك قياساً على بعض الدراسات السابقة؛ (Reidenbach, 2013 Ray,2013 Luray,2012؛). ويتم قياس درجة الإفصاح الفعلي في تقرير لجنة المراجعة من خلال حصر بنود الإفصاح الفعلي في تقرير لجنة المراجعة، ثم قسمة مجموع هذه البنود على اجمالي عدد بنود الافصاح القياسي، عبر التقرير الشامل أو القياسي للجنة المراجعة (إلزامي وإختياري معاً). وبالتالي يمكن حساب درجة إفصاح فعلي لكل شركة من الشركات.

٦/٣ – التحفظ المحاسبي.

على الرغم من أن التحفظ المحاسبى يعد أحد الأعراف المحاسبية المتعارف عليها بين المحاسبين منذ زمن طويل، إلا أنه ما زال يمثل مجالا واسعا للجدل البحثى على المستوى الأكاديمى فى علم المحاسبة. وقد تزايد الجدل حول التحفظ المحاسبى فى الآونة الاخيرة نتيجة لتبني الدول للمعايير المعدة على أساس المفاهيم Concept-based Accou-nting Standards بالإضافة إلى الاستخدام المتزايد لمقاييس القيمة العادلة. ولذلك كان الاهتمام بالتحفظ المحاسبى من حيث؛ مفهومه، وأنواعه، ونماذج قياسه، دوافع الطلب عليه، والتي تمثل العوامل التي أدت إلى استمرار ممارسات التحفظ المحاسبي بالرغم من تعرضه إلى انتقادات وأيضا الاهتمام بآثاره على القوائم المالية وعلى قرارات مستخدمي تلك القوائم (Beaver and Ryan, 2005)، وهذا ما سيعرض له الباحث ببعض التفاصيل كما يلي:

٦/٣/١– مفهوم التحفظ المحاسبي.

توجد مجموعة من التعريفات العديدة والمختلفة للتحفظ المحاسبي، إلا أنه لا يوجد تعريف محدد مُتفق عليه نظراً لوجود زوايا مختلفة للتحفظ المحاسبي، فهناك محاولات لتعريف ممارسات التحفظ المحاسبي بالتركيز على قائمة الدخل، وأخرى بالتركيز على الميزانية العمومية، ومحاولات ركزت عليهما معاً.

لقد أشارمجلس مبادئ المحاسبة المالية (APB) Accounting Principles Board في القائمة رقم (٤) في الفقرة(٣٥) إلى أن التحفظ يعنى عد التأكد المحيط بعملية إعداد القوائم المالية، والذي ينعكس في الميل نحو الاعتراف المبكر بالأحداث غير السارة مع تدنية في صافى الدخل وصافى الاصول (خضر،٢٠١٤)،كما عرف مجلس معايير المحاسبة المالية(FASB,1980) التحفظ المحاسبي في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية(٢) SFAC بأنه رد فعل حذر

لعد التأكد، لمحاولة ضمان أن عدم التأكد والمخاطر الملازمة لنشاط الشركة واعمالها قد تم اخذها في الاعتبار على نحو كاف (عبيد،٢٠١٠). كما عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية التحفظ بأنه "درجة الحيطة والحذرعند ممارسة التقديرات اللازمة في ظل عدم التأكد، والتي تتطلب التأكد من عدم تقدير الأصول والأرباح بأكبر مما يجب، والتأكد من أن الالتزامات والمصروفات لم يتم تقديرها بأقل مما يجب. (يوسف،٢٠١١)

وفيما يتعلق بموقع التحفظ المحاسبي في الإطار المفاهيمى للمحاسبة المالية، فقد اعتبر كلاً من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي والدولي، لفترة طويلة ، التحفظ أحد أبعاد الخصائص النوعية للمعلومات المالية. ولكن يلاحظ أن الإطار المفاهيمي الجديد الصادر عن FASB و IASB فى2010 ، لم يتضمن مفهوم التحفظ،كأحد المتطلبات لتحقيق جودة المعلومات المالية. وهو ما يمكن إرجاعه الى ان مصطلح إمكانية الاعتماد تم استبداله بمصطلح التمثيل الصادق-Faithful Re presentation كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المالية.وهو الأمر الذي لا يستقيم معه استخدام التحفظ، كون التحفظ لا يتسق مع بعض الخصائص الاساسية لجودة التقارير المالية مثل، الحياد والقابلية للمقارنة. (الصيرفي،٢٠١٥)

وعلى المستوى الاكاديمي تعددت تعريفات التحفظ المحاسبي؛ فعرفه (Basu,1997, p.239) بأنه ميل المحاسبين للحصول على درجة مرتفعة من التحقق للاعتراف بالأنباء الجيدة كمكاسب أكبر من مستوى التحقق المطلوب للاعتراف بالأنباء السيئة كخسائر في القوائم المالية .حيث وفقا لهذا التعريف فإن الأرباح تعكس الأنباء غير الجيدة بصورة أسرع مقارنةً بالأنباء الجيدة. والذي يشار بعدم تماثل توقيت الإعتراف بالخسائر مقارنةً بالمكاسب. وفقاً لذلك فإن التحفظ يعني أن الأحداث التي لها نتائج سلبية متوقعة يتم الإعتراف بها على الفور في الدخل، في حين يؤجل الإعتراف بالآثار المتوقعة للأحداث الجيدة.

بينما عرفه (Givoly and Hayn,2000, p.-291) بأنه معيار للاختيار بين المبادئ المحاسبية والذي يؤدي إلى تدنية الارباح التراكمية المقرر عنها من خلال الإعتراف المتأخر بالإيرادات، والاعتراف الوقتي بالمصروفات، التقييم المنخفض للأصول، والتقييم المرتفع للإلتزامات. وقد انتقدا التعريف الذي قدمه FASB حيث أوضحا أنه لا يحدد طبيعة رد الفعل الحذر تجاه عدم التأكد الذي دعا إليه التحفظ المحاسبي كما أنه لا يفسر كيف يمكن لرد الفعل هذا أن يضمن أن المخاطر قد تم أخذها في الاعتبار بشكل كاف.

هذا وقد عرف (Watts,2003,p.207) التحفظ بأنه ينشأ عند وجود اختلاف في متطلبات الاعتراف بالمكاسب مقارنة بمتطلبات الاعتراف بالخسائر، بمعنى أنه يتم الاعتراف بالخسائر قبل تحققها بينما لا يتم الاعتراف بالمكاسب إلا إذا تم الحصول على أدلة على تحققها. كما أشارت دراسة (Chen et al.,2009) إلى ان المحاسبة تكون متحفظة إذا كانت نسبة القيمة الدفترية للأصول التشغيلية Operating assets الى القيمة السوقية للأصول التشغيلية أقل من الواحد.

وإلى جانب ذلك، فقد بينت دراسة (راشد،٢٠١٠) بأن التحفظ هو المدخل أو التوجه الواجب على المحاسبين إتباعه عند إعداد القوائم المالية كي

ينعكس تأثير حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لمزاولة المنشأة للنشاط الاقتصادي على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، بما يحقق عدم الإفصاح عن قيم متضخمة للأصول والدخل أو قيم متدنية للالتزامات والمصروفات في ظل عدم التأكد، بشرط ألا يترتب على التحفظ المحاسبي تعمد الإفصاح عن قيم متدنية للأصول والدخل أو قيم متضخمة للالتزامات والمصروفات.

كما عرفه (الرشيدي،٢٠١١) على إنه معتقد محاسبي يميل المحاسبون إلى إتباعه في التطبيق العملي، حيث يمثل قيداً أساسياً على القياس والافصاح المحاسبي في ظل ظروف عدم التأكد، ويتم تطبيقه من خلال اختيار البدائل المحاسبية الأكثر صرامة، وقد ينتج عن تطبيقه انخفاض الأرباح وقيم الاصول وارتفاع في قيم الالتزامات.

وقد عرف (سلامة،٢٠١٢) التحفظ المحاسبى بأنه تحفظ معلق على شرط، ويمارس من خلال الإعتراف بالخسائر المحتملة وقياسها، وتأجيل الإعتراف بالأرباح المحتملة، وتحفظ غير معلق على شرط ويرجع إلى رغبة وقدرة الإدارة فى الإختيار بين السياسات المحاسبية، وإنتقاء الطرق والسياسات المحاسبية المتحفظة، وذلك كله لتجنب تضخيم الأصول والدخل أو تقليل الإلتزامات والمصروفات، مما يعزز ويدعم جودة التقارير المالية.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن تعريفات التحفظ المحاسبي ركزت على أبعاد معينة وهي؛ الحالة التي يجب تطبيق التحفظ المحاسبي بها وهي ظروف عدم التأكد، وكيفية تطبيقه من خلال اختيار مبادئ محاسبية صارمة وزيادة درجة التحقق عند الاعتراف بالمكاسب مقارنةً بالخسائر، وأثر التحفظ النهائي، والذي يتمثل في تخفيض القيمة الدفترية لصافى أصول الوحدة الاقتصادية عن قيمتها السوقية.

ولذلك **يرى الباحث** انه يمكن الوصول الى تعريف للتحفظ المحاسبي من خلال الجمع بين ابعاد مفهوم التحفظ، التى وردت بالدراسات السابقة، على أنه في ضوء حالة عدم التأكد التي يواجهها المحاسب عند إعداد القوائم المالية فيجب عليه اختيار طرق محاسبية صارمة تؤدي إلى تدنية قيمة كلاً من الأصول والايرادات والمبالغة في قيمة كل من المصروفات والالتزامات، حيث يتم الاعتراف بالخسائر المتوقعة ولا يتم الاعتراف بالأرباح المتوقعة، إلا بعد الحصول على أدلة كافية لتحققها.

٢/٣/٦- انواع التحفظ المحاسبي.

أشارت العديد من الدراسات السابقة التي تناولت التحفظ المحاسبي الى تعدد أسس تصنيف التحفظ المحاسبي وتتضمن هذه الأسس ما يلي:

يُمكن تصنيف التحفظ المحاسبي على أساس وقتية التحفظ إلى تحفظ مشروط، ويطلق عليه تحفظ بعدي او تحفظ الأرباح، **وتحفظ غير مشروط** ويطلق عليه تحفظ قبلي او تحفظ ميزانية، (Sultana,2010;Hamdan,2012;). ويعد هذا التقسيم للتحفظ من أشهر التقسيمات التى إعتمدت عليها العديد من الدراسات السابقة (Salehi et al.2012,Nakano et al,2014, Beaver and Ryan,2005). فقد أشار (Beaver and Ryan ,2005) إلى أن **التحفظ المشروط** Cond-itional Conservatism يعنى أن يكون التحفظ مرتبطا بحدث ما، بمعنى أن يتم تخفيض القيمة الدفترية لصافى الأصول عن القيمة السوقية لها فى حالة وجود أحداث غير جيدة، بينما لا يتم زيادة

القيمة الدفترية لصافى الأصول عن القيمة السوقية فى حالة وجود أحداث جيدة. ومن أمثلة ذلك أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل. **أما التحفظ غير المشروط** Unconditional Conservatism فيعنى ألا يرتبط التحفظ بحدوث الحدث، حيث تلتزم الوحدة الإقتصادية منذ تكوينها بالسياسات المحاسبية، التى تؤدى إلى تخفيض القيمة الدفترية لصافى الأصول عن القيمة السوقية لها، مما ينتج عنه وجود شهرة غير مسجلة، ومن أمثلة ذلك إتباع الوحدة الإقتصادية لطريقة الإهلاك المعجل بدلاً من الإهلاك على أساس طريقة القسط الثابت.

بالإضافة إلى ذلك، **يُمكن تصنيف التحفظ المحاسبي على أساس مستوى التحفظ** إلى تحفظ لأقصى حد وتحفظ لأدنى حد، حيث يقصد **بالتحفظ لأقصى حد** بأنها اختيار الإدارة لسياسات محاسبية من هدفها تحقيق أقصى مستوى مستهدف من الأرباح أو الخسائر (أي أن هدف هذه السياسات زيادة الخسائر لأقصى حد أو تخفيض الأرباح لأدنى حد) وذلك بهدف تحقيق دوافع إدارية، بالإضافة إلى أنه يقصد **بالتحفظ لأدنى حد** بأنه تطبيق الإدارة لسياسة التحفظ العادية، التي لا تؤثر على نتائج الأعمال من فترة لأخرى، والتي لا تهدف إلى تحقيق أغراض إدارية معينة (راشد،٢٠١٠ ; جنيدي،٢٠٠٤).

فضلاً عن ذلك، **يُمكن تصنيف التحفظ المحاسبي على أساس استمرارية التحفظ** إلى تحفظ دائم وتحفظ مؤقت حيث يقصد **بالتحفظ الدائم** على أنه اختيار الإدارة لسياسات محاسبية دائمة، مثل التحفظ الإجباري التي تفرضها المعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً أو السياسات المحاسبية التي تحقق أهداف استراتيجية للإدارة، بينما يعني **بالتحفظ المؤقت** بأنه اختيار الإدارة لسياسات محاسبية مؤقتة يتم تعديلها نتيجة لاختلاف المواقف أو نتيجة لتغيير القرارات المراد اتخاذها مثل السياسات المحاسبية التي تحقق أهداف محددة في فترات محددة (راشد، ٢٠١٠ ; جنيدي ،٢٠٠٤).

إلى جانب ذلك، **يُمكن تصنيف التحفظ المحاسبي على أساس شمول التحفظ** إلى تحفظ كلي وتحفظ جزئي، حيث يقصد **بالتحفظ الكلي** "اختيار الإدارة لكافة عناصر التحفظ من إيرادات ونفقات وخسائر وأصول والتزامات وإجراء تغييرات محاسبية في السياسات والطرق والتقديرات لجعل نظام المعلومات المحاسبي أكثر تحفظاً، بينما يقصد **بالتحفظ الجزئي** بأنه اختيارات محاسبية محددة لعناصر محددة بهدف تحقيق أهداف مرحلية أو جزئية قد تتعلق بعلاقات أو نسب معينة كنسب السيولة ورأس المال العامل في مرحلة إبرام العقود" (راشد ، ٢٠١٠).

وأخيراً، **يُمكن تصنيف التحفظ المحاسبي على أساس إلزامية التحفظ** إلى تحفظ إجباري وتحفظ اختياري، حيث يقصد **بالتحفظ الإجباري** التحفظ التي تفرضه المبادئ والمعايير المحاسبية الملزمة، ويقصد **بالتحفظ الاختياري** التحفظ الذي تقوم به الإدارة من خلال الاختيار ما بين السياسات المحاسبية المتاحة في عملية القياس والإفصاح (راشد، ٢٠١٠ ; جنيدي،٢٠٠٤).

ويخلص الباحث مما سبق، إلى إختلاف الدراسات السابقة فيما بينها فى تحديد أنواع التحفظ المحاسبى، إلا أن الباحث يميل إلى تقسيم التحفظ المحاسبى إلى **تحفظ مشروط وتحفظ غير مشروط**، لأن أغلب أنواع التحفظ المحاسبى يمكن إدراجها تحت تقسيم

التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط. كما أن أغلب الدراسات السابقة أشارت إلى أن هذا التقسيم للتحفظ المحاسبى هو الأكثر شيوعاً فى أدبيات التحفظ المحاسبية.

٣/٣/٦- دوافع التحفظ المحاسبي:

إتفقت العديد من الدراسات (Basu,1997; Heijden, 2011؛ watts, 2003)على ان للتحفظ المحاسبي اربعة دوافع رئيسية وهي:

أ -**الدافع التعاقدى** Contracting Motivation: نتيجة لإنفصال الملكية عن الإدارة، أصبح هناك تعارض فى المصالح بين الوكلاء (الإدارة) والموكلين (المساهمين)، حيث يسعى كل طرف إلى تعظيم منافعه على حساب الأطراف الأخرى ، فيسعى المساهمون إلى تعظيم ثروتهم من خلال تعظيم قيمة الشركة. بينما تسعى الإدارة إلى تعظيم عوائدها، من مكافأت وحوافز ، وإن كان على حساب قيمة الشركة. وكلما كان هناك تعارض فى المصالح، أدى ذلك إلى عدم تماثل المعلومات Information asymmetry وبالتالى ضعف القدرة على مراقبة الإدارة، الأمر الذى بدوره يجعل الإدارة تعظم منافعها على حساب الأطراف الأخرى، مما يدفع الأطراف الأخرى إلى إجراء التعاقدات لتقليل التعارض مع إدارة الشركة. ويؤدى التحفظ المحاسبى إلى زيادة كفاءة التعاقدات، من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية للوحدة الإقتصادية، كما أنه يحد من تلاعب الإدارة فى عقود الدين وإظهار أداء مبالغ فيه عن الشركة. (خضر، ٢٠١٤).

ب - **دافع التقاضى** Litigation Motivation : ينشأ دافع التقاضى نتيجة مقدرة الأطراف الأخرى للشركة على مقاضاة الإدارة ومجلس الإدارة ومراقب الحسابات وذلك لتغطية الخسائر التى نتجت عن التلاعب فى القوائم المالية. حيث كلما زادت حالات التلاعب، زادت مشاكل عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية، وبالتالى زادت مخاطر الدعاوى القضائية.وكلما إنخفضت القيم الدفترية للأصول عن قيمتها الحقيقية، إنخفضت تكاليف التقاضى litigation costs. ويقلل التحفظ المحاسبى من عدم تماثل المعلومات، كما أنه يخفض القيم الدفترية للأصول عن قيمها الحقيقية، وبالتالى يؤدى إلى تقليل خطر التقاضىlitigation risk. (عوض، ٢٠١٥)

ج - **الدافع الضريبى** Taxation Motivation : يساعد التحفظ المحاسبى على تخفيض القيمة الحالية للضرائب المفروضة على الشركة، من خلال إظهار الإيرادات بأقل من قيمتها الحقيقية، وإظهار المصروفات بقيمة أعلى من قيمتها الحقيقية، مما يزيد من قيمة الشركة.

د - **الدافع التنظيمى** Regulation Motivation : حيث تلفت الشركة ذات معدلات الربح المرتفعة نظر الأطراف المختلفة مثل، وسائل الإعلام والموظفين والمستهلكين، وغيرهم من الأطراف الأخرى، الأمر الذى يدفع المنظمات الحكومية إلى التدخل وفرض تكاليف سياسية Political Costs مثل فرض ضرارئب جديدة أو تخفيض الدعم الحكومى أو تغيير تنظيم الأسعار، مما يدفع الشركة إلى إتباع التحفظ المحاسبى لتجنب التعرض لمثل تلك التكاليف السياسية والتنظيمية المرتفعة.

٤/٣/٦- مقاييس التحفظ المحاسبي:

أشارت دراسة (Watts, 2003) إلى أن ما قدمه العديد من الباحثين من مقاييس للتحفظ المحاسبي يمكن تصنيفه إلى ثلاثة أنواع:

أ- مقاييس تعتمد على العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم.

ب- مقاييس تعتمد على قيم صافي الأصول.

ج- مقاييس تعتمد على العلاقة بين الاستحقاقات والأرباح.

١/٤/٣/٦- مقاييس التحفظ التي تعتمد على العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم (Basu Model):

قامت دراسة (Basu,1997) بقياس التحفظ المحاسبى من خلال نموذج إنحدار يعبر عن مدى إستجابة الأرباح المحاسبية لعوائد الأسهم. وافترضت الدراسة أن أسعار الأسهم تعكس كافة المعلومات ، وذلك في ظل ارتفاع درجة كفاءة السوق. وبالتالي ستنعكس الانباء السارة وغير السارة في شكل تغيرات موجبة وسالبة في أسعار الأسهم لتصبح الاشارات الموجبة (السالبة) لعوائد الأسهم بمثابة مؤشرات عن وقوع الأنباء السارة (غير السارة) على الأرباح المحاسبية في توقيت نشر القوائم المالية. وأشار إلى أن السوق يستجيب بشكل أكبر من النظام المحاسبى للأخبار السيئة، من خلال المعلومات التى يحصل عليها من مصادر متعددة، بينما رد فعل السوق تجاه الأخبار الجيدة يكون أقل نسبيا. وبالاعتماد على نموذج الانحدار العكسي قدم Basu مقياساً للتحفظ المحاسبي من خلال اختبار انحدار الأرباح المحاسبية كمتغير تابع على العائد كمتغير مستقل. وذلك اعتمادا على نموذج الانحدار التالي:

$$X_{it}/P_{it-1} = \alpha_0 + \alpha_1 DR_{it} + \beta_0 R_{it} + \beta_1 R_{it} * DR_{it}$$

حيث:

X_{it} : ربحية السهم للمنشأة i عن السنة المالية t.

P_{it-1} : سعر السهم في تاريخ بداية السنة.

R_{it} : العائد السنوي على أسهم المنشأة، ويتم حسابه بالتغير في سعر السهم خلال السنة مضافا إليه التوزيعات كنسبة من سعر السهم في بداية الفترة.

DR_{it} : متغير وهمي يساوي ١ إذا كانت عوائد الأسهم سالبة، ويساوي صفر إذا كانت عوائد الأسهم موجبة.

β_1 : يقيس مدي سرعة استجابة الربح للأنباء غير السارة مقارنة بالأنباء السارة، فإذا كان مقدار ذلك المعامل موجبا ومعنويا فذلك يشير إلي جوهرية اختلاف سرعة استجابة الربح لعوائد الأسهم السالبة عن عوائد الأسهم الموجبة.

وعلى الرغم من القبول والانتشار الواسع الذي لقيه نموذج Basu إلا أن هناك **بعض الانتقادات الموجهة** له حيث لا يكتشف هذا النموذج كل حالات التحفظ في القوائم المالية، حيث يركز على قياس التحفظ المشروط فقط. وقد أشار (أبو الخير، ٢٠٠٨) إلى عدة إنتقادات وجهت إلى نموذج Basu يمكن تلخيصها فى **ثلاث إنتقادات رئيسية؛** أولها هو الخصائص الإحصائية للنموذج، من خلال تحيز المقاييس الإحصائية، وثانيها أن النموذج لا يكشف كل حالات التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية، وأخيراً أنه فى ظل تطبيق كلا من مقياس نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ونموذج

Basu تكون النتائج فى كثير من الأحيان عكسية. كما أشارت دراسة (سعد الدين، ٢٠١٤) إلى أن نموذج Basu مبنى على فرضية أن السوق كفء، حيث يفترض أن أسعار الأسهم تعكس الأخبار الجيدة وغير الجيدة، الأمر الذى قد لا يتوافر فى الأسواق المالية الناشئة، مثل السوق المصرية.

٢/٤/٣/٦- مقاييس التحفظ التي تعتمد على قيم صافي الأصول (M T B):

لقد كانت دراسة (Feltham and ohlson,1995) من أولى الدراسات التي حاولت قياس التحفظ المحاسبي اعتمادا على قيم صافي الأصول، حيث استهدفت الدراسة تفسير مدى اختلاف القيم السوقية لحقوق الملكية عن قيمتها الدفترية، وأشارت إلى أنه على مدار استمرار المنشأة في مزاولة النشاط على الأجل الطويل سيظل هناك فرق بين القيم السوقية والقيم الدفترية لحقوق الملكية وأن ذلك الفرق يرجع في الأساس إلى التحفظ في المعالجة المحاسبية للأصول التشغيلية، بافتراض التساوي الدائم بين القيم السوقية والقيم الدفترية للأصول المالية. حيث تكون هذه **النسبة أكبر من الواحد** إذا كان النظام المحاسبي يدني القيمة الدفترية لصافي الأصول عن القيمة السوقية وهو مؤشر لممارسة التحفظ المحاسبي. وقد إتفقت معها دراسة(Beaver and Ryan, 2005) بأن التحفظ المحاسبى يعنى عدم المبالغة فى القيمة الدفترية لصافى الأصول عن القيمة السوقية لها، وبالتالى يمكن قياس مستوى التحفظ المحاسبى من خلال نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية.

MTB= القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لحقوق الملكية

القيمة السوقية لحقوق الملكية = سعر السهم في نهاية السنة المالية× عدد الأسهم

وقد أشارت دراسة (سعد الدين،٢٠١٤) إلى أنه من **مزايا إستخدام نموذج MTB** كمؤشر للتحفظ المحاسبى، أنه يعتبر من المقاييس الأكثر شيوع اً فى إستخدامه، بالإضافة إلى قابلية النموذج للتطبيق العملى وتوافر البيانات الخاصة بكل من القيمة الدفترية والقيمة السوقية لحقوق الملكية. وتعكس مكونات النموذج التحيز المحاسبى عند الإعتراف بالمكاسب والخسائر ومدى الإستمرارية فى إنخفاض القيمة الدفترية عن القيمة السوقية. كما أشار (مليجى،٢٠١٤) الى أن هذا المقياس يتصف بسهولة حسابه على مستوى الشركة، كما أنه مقياس شامل حيث يعكس كل من التحفظ المشروط وغير المشروط، كما يربط عناصر المركز المالى بمتغيرات السوق.

٣/٤/٣/٦- مقاييس التحفظ التيتعتمدعلىالعلاقة بين الاستحقاقات والأرباح:

من أبرز المقاييس التي تعتمد على أساس الاستحقاق ما قدمته دراسة(Givoly and Hayn, 2000) ، حيث أشارت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي يقلص من الأرباح المعلنة والمتراكمة عبر الزمن، ومن ثم يمكن اعتبار أن إشارة وحجم الاستحقاق التراكمي، وأثر الاستحقاق السلبي المرتبط به عبر الزمن مقياسا للتحفظ المحاسبي. حيث أن انخفاض مقدار الاستحقاق (الفرق بين الربح المحاسبي وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية) من فترة لأخرى يعد مؤشرا على انخفاض

درجة التحفظ المحاسبي ومن ثم فقد قامت الدراسة بالاستدلال على وجود (وتغير مستوى) التحفظ في القوائم المالية من واقع وجود (وتغير معدل تراكم) استحقاقات تجميعية غير تشغيلية سالبة على مدار الأجل الطويل. (راشد، ٢٠١٠ ؛ الرشيدي، ٢٠١١)

حيث قامت الدراسة بتحليل الاستحقاقات على النحو التالي:

إجمالي الاستحقاقات قبل الإهلاك =(صافي الدخل +الإهلاك)–التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.

الاستحقاقات التشغيلية=تغير الأرصدة المدينة مستحقة التحصيل+تغير المخزون+تغير المصروفات المقدمة –تغير الأرصدة الدائنة مستحقة السداد–تغير الضرائب مستحقة السداد.

الاستحقاقات غير التشغيلية=إجمالي الاستحقاقات قبل الإهلاك – الاستحقاقات التشغيلية.

ويخلص الباحث من عرض أهم مقاييس التحفظ المحاسبى، إلى تعدد المقاييس التى يمكن من خلالها قياس مستوى التحفظ المحاسبى. وأن مقياس**MTB** يعبر عن التحفظ الكلى للشركة، كما يعتبر من المقاييس الأكثر شيوع اً فى إستخدامه، بالإضافة إلى قابلية المقياس للتطبيق العملى وتوافر البيانات الخاصة بكل من القيمة الدفترية والقيمة السوقية لحقوق لملكية .وأيضاً هو مقياس شامل يعكس كل من التحفظ المشروط وغير المشروط على مستوى الشركة، كما أنه يعبر عن الأثر التراكمى للتحفظ المحاسبى حتى تاريخ القياس. أما مقياس (Basu, 1997) فيعبر عن التحفظ المشروط، ورغم شيوع إستخدامه، إلا أنه له بعض الإنتقادات الخاصة بالمقاييس الإحصائية، وأيضاّ لا يتوافق النموذج مع السوق المصرية الناشئة، حيث يفترض النموذج كفاءة السوق. **كما لا يتوافق النموذج مع الهدف من الدراسة التطبيقية للبحث**، لما يتطلبه من عدد كبير من السنوات لقياس مستوى التحفظ المحاسبى لكل شركة، وهو ما يخرج عن نطاق البحث. **لذلك يؤيد الباحث الإعتماد على مقياس MTB** فى قياس مستوى التحفظ المحاسبى.

٤/٦ – تحليل العلاقة بين درجة الافصاح الفعلي في تقرير لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية وإشتقاق فرض البحث:

اتفقت العديد من الدراسات (Sultana, 2015 ;Tuan and Koray,2016; Abernath, 2010) على وجود تأثير إيجابي لخصائص لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي. ويُمكن تبرير العلاقة الإيجابية بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي بأن أعضاء لجنة المراجعة يؤيدون التحفظ المحاسبي وذلك لحماية سمعتهم المهنية، ولكي يكون لديهم فرصة للتعيين في مجالس إدارات أخرى، إلى جانب تخفيض خطر التقاضي، لأن أعضاء لجنة المراجعة من الممكن أن يفقدوا وظيفتهم في حالة وجود غش في القوائم المالية.

كما اتفقت دراسات اخرى (Akeel and Dennis,2012; Abbott et al,2004) على أن خصائص لجنة المراجعة لها العديد من الآثار الإيجابية مثل؛ زيادة الإفصاح الاختياري، وزيادة أداء المنشأة، وانخفاض إدارة الأرباح، وانخفاض إعادة أصدار القوائم المالية، وأصدار مراقب

الحسابات لتقرير نظيف، وزيادة مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

ويعتقد الباحث بأن تفعيل لجان المراجعة، حسب مفهومها السابق وأهدافها وأدوارها السابقة، وما يتمتع به اعضاءها من خصائص فنية سيكون له مردود ايجابي على زيادة مستوى الافصاح الاختياري في تقريرها، وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية وزيادة قيمة الشركة من خلال زيادة القيمة السوقية لحقوق الملكية عن قيمتها الدفترية مما يشير الى تحسن مستوى التحفظ المحاسبي . **ومن ثم يمكن إشتقاق فرض البحث على النحو التالي:**

تؤثر درجة الافصاح في تقرير لجنة المراجعة **إيجاباً** على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية.

٦/٥- منهجية البحث:

تستهدف هذه الفرعية عرض منهجية البحث تمهيداً لإختبار فرض البحث. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف سيتناول الباحث كلاً من؛ أهداف الدراسة التطبيقية، مجتمع وعينة الدراسة، قياس متغيرات الدراسة، أدوات وإجراءات الدراسة، وإختبار فرض البحث. وذلك على النحو التالي:

٦/٥/١- هدف الدراسة التطبيقية:

تستهدف الدراسة التطبيقية إختبار تأثير درجة الإفصاح الفعلي في تقرير لجنة المراجعة بوضعها الراهن في عينة الشركات المقيدة بالبورصة على مستوى التحفظ المحاسبي معبراً عنه **بمقياسMTB.** وذلك قياساً على (Enofe & aronmwan, 2013 ;2014، خضر)

٦/٥/٢- مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية:

أُجريت الدراسة التطبيقية على مجتمع يشمل الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وتم سحب عينة حكمية (٣٠ شركة) من هذه الشركات لإجراء تحليل المحتوى Content Analysis لتقارير لجان المراجعة بها روعي في إختيارها عدة إعتبارات [٥].

٦/٥/٣- توصيف وقياس متغيرات الدراسة التطبيقية:

بالرجوع الي فرض البحث، يمكن تحديد المتغير التابع والمتغير المستقل، والكيفية التي سيتم بها قياسهما، على النحو التالي:

أ- **المتغير المستقل: درجة الإفصاح الفعلي في تقرير لجنة المراجعة.** ويتم قياسه من خلال قسمة بنود الإفصاح الفعلي في تقرير لجنة المراجعة على بنود الافصاح القياسي؛ أو الشامل؛ في تقرير لجنة المراجعة.

ت- **المتغير التابع: مستوى التحفظ المحاسبي.** ويتم قياسه باستخدام نموذج Market to Book (MTB) ، او ما يطلق عليه قيم صافي الاصول. ويقوم هذا النموذج على قياس التحفظ من خلال نسبة القيمة السوقية لصافي الاصول الى قيمتها الدفترية، ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية: (خضر ، ٢٠١٤)

---

[١] **عينة الدراسة :** هى عينة حكمية روعي فيها عدة اعتبارات أهمها؛ أن تكون التقارير المالية لشركات العينة متوفرة خلال كافة سنوات الدراسة وكذلك تقارير لجان المراجعة (ملخص التقرير)، وبناءً على ذلك تم استبعاد الشركات التي لم تتوفر تقاريرها المالية أو تقارير لجان المراجعة لبعض سنوات الدراسة، كما تم استبعاد الشركات غير المقيدة بالبورصة. وأن تقوم شركات العينة بنشر تقاريرها المالية بالجنيه المصري ، وبناءً على ذلك تم استبعاد الشركات التي تنشر تقاريرها المالية بعملة اجنبية.

MTB = القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لحقوق الملكية

القيمة السوقية لحقوق الملكية = سعر السهم في نهاية السنة المالية× عدد الأسهم

القيمة الدفترية لحقوق الملكية = حقوق الملكية من واقع قائمة المركز المالى.

٤/٥/٦- ادوات واجراءات الدراسة التطبيقية:

تتمثل **أدوات الدراسة التطبيقية** في القوائم المالية المنشورة لعينة الدراسة، والتي تم الحصول عليها من خلال عدة مصادر منها؛ موقع مباشر لنشر المعلومات، وكتاب الإفصاح السنوي الصادر عن البورصة المصرية. ونظراً لصعوبة الحصول على تقارير ومحاضر لجان المراجعة من الجهات والهيئات الرسمية اتجه الباحث إلى المواقع الاكترونية كوسيلة رئيسية للحصول على تقارير ومحاضر لجان المراجعة (Ernst and Young, 2013).

أما فيما يتعلق **بإجراءات الدراسة** فتتمثل في تحليل محتوى تقرير لجنة المراجعة لشركات العينة للوقوف على واقع الممارسة العملية، سواء من حيث محتوى هذه التقارير أو كيفية توصيلها لأصحاب المصلحة، وذلك قياساً على بعض الدراسات السابقة؛ (Reidenbach,2013 Luray,2012؛ Ray,2013). وقياس درجة الإفصاح الفعلي في تقرير لجنة المراجعة، وذلك من خلال حصر بنود الإفصاح الفعلي في تقرير لجنة المراجعة، ثم قسمة مجموع هذه البنود على اجمالي بنود الافصاح القياسي عبر التقرير الشامل أو القياسي للجنة المراجعة (إلزامي وإختياري معاً). وبالتالي أمكن حساب درجة إفصاح فعلي لكل شركة من شركات العينة خلال فترة الدراسة (سنة واحدة)، وإيجاد علاقة بين درجة الإفصاح الفعلي في تقرير لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي.

يتضمن ملحق البحث جدول بدرجة الافصاح الفعلي في تقرير لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية (MTB) لكل شركة من شركات العينة.

٥/٥/٦ – إختبار فرض البحث:

اعتمد الباحث على اسلوب تحليل الانحدار Regression Test لقياس مدى وجود تأثير لدرجة الافصاح الفعلي في تقرير لجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية.

وسيقوم الباحث بصياغة معادلة انحدار توضح العلاقة التأثيرية بين المتغير المستقل (درجة الافصاح الفعلي في تقرير لجنة المراجعة) ومستوى التحفظ المحاسبي كمتغير تابع من خلال **اسلوب الانحدار الخطي البسيط**[٦].وذلك قياساً على (Keimith & Walo,2008; Luray,2012)

وقد تم تحويل الفرض البديل الى صورة فرض العدم كما يلي:

H_0: لا تؤثر درجة الإفصاح الفعلي في تقرير لجنة المراجعة لعينة الشركات المقيدة بالبورصة على مستوى التحفظ المحاسبي (MTB)

ويتم رفض فرض العدم الاحصائي وقبول الفرض البديل اذا كانت قيمة P value < ٥% وذلك عند مستوى ثقة ٩٥%، بمعنى ان درجة

(١) **اسلوب الانحدار الخطي البسيط:** يستخدم لتحديد تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع. ويعتمد هذا الاختبار على اصدار الحكم على قيمة P value عند مستوى ثقة ٩٥%. بحيث اذا كانت قيمة P value اقل من ٥% سيتم رفض فرض العدم ومن ثم قبول الفرض البديل، القائل بوجود تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع والعكس في حالة ان كانت P value اكبر من ٥% (عزام ،١٩٩٠)

الإفصاح الفعلي في تقرير لجنة المراجعة بوضعها الراهن في عينة الشركات المقيدة بالبورصة تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، ويتم قبول فرض العدم اذا كانت قيمة Pvalue > ٥%.

ولإختبار الفرض تم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط. وظهر نموذج الانحدار كالتالي:

$$CON = \alpha + B\ disc$$

حيث:

CON: مستوى التحفظ المحاسبي.

Disc: درجة الافصاح الفعلي في تقرير لجنة المراجعة.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.583[a]	**.339**	.316	5771489249.48770	1.916

a. Predictors: (Constant), disclosure

b. Dependent Variable: conservatism

وتم تلخيص نتائج الاختبار في الجدول التالي:

	مستوى التحفظ المحاسبي
معامل التحديد R^2	٣٤%
P value لنموذج الانحدار	٠.٠٠١
P value للمتغير المستقل (درجة الافصاح)	٠.٠٠٣

وبالرجوع لنتائج التحليل الاحصائي كانت قيمة P value لنموذج الانحدار (٠.٠٠١) أقل من (٥%) مما يشير الى معنوية النموذج. كما بلغت قيمة Pvalue لدرجة الافصاح الفعلي في تقريرلجنة المراجعة (المتغير المستقل) (٠.٠٠٣) مما يشير الى وجود تأثير معنوي لدرجة الافصاح الفعلي على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية. وبلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٣٤%) مما يشير الى ان التغير في درجة الافصاح الفعلي يفسر (٣٤%) من التغير في مستوى التحفظ المحاسبي. وهو ما يعني وجود تأثير إيجابي لدرجة الافصاح الفعلي في تقرير لجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي. **وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.**

وتتفق النتيجة السابقة مع نتائج دراسات (Akeel and Dennis,2012;Abbott et al,2004) التى توصلت الى أن خصائص لجنة المراجعة لها العديد من الآثار الإيجابية مثل؛ زيادة الإفصاح الاختياري، وزيادة أداء المنشأة، وانخفاض إدارة الأرباح، وانخفاض إعادة أصدار القوائم المالية، وأصدار مراقب الحسابات تقرير نظيف، وزيادة مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية.

ويرى الباحث ان تقرير لجنة المراجعة، الذي يسلط الضوء على مسئوليات وواجبات لجنة المراجعة، يدعم من مصداقية القوائم المالية كما أن نشر ذلك التقرير ضمن التقارير السنوية للمساهمين يساهم فى تحسين جودة التقارير المالية للشركات من خلال زيادة الافصاح الاختياري وزيادة قيمة الشركة،

مما يؤدي الى زيادة قيمتها السوقية عن قيمتها الدفترية وبالتالي زيادة مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية.

٦/٦ – النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

تستهدف هذه الفرعية عرض نتائج البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة. وذلك على النحو التالي:

١/٦/٦ – نتائج البحث:

إستهدف البحث ايجاد دليل عملي بشأن أثر درجة الافصاح في تقرير لجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي. وفي سبيل ذلك فقد إشتمل البحث علي دراسة نظرية، بالإضافة إلي دراسة تطبيقية. **ويمكن بلورة أهم نتائج البحث بشقيه النظري والتطبيقي علي النحو التالي:**

أ- أن نجاح لجنة المراجعة في القيام بمسئولياتها ومهامها يتطلب توافر مجموعة من الخصائص في أعضائها تمكنهم من أداء أعمالهم بكفاءة وفاعلية، ومن ثم تحقيق أهداف اللجنة. ومن أهم هذه الخصائص أن يتمتع أعضاؤها بالاستقلالية التامة عن الإدارة، وأن يكونوا على قدر من التأهيل العلمي والخبرة المهنية، وأن يتناسب عدد الأعضاء مع حجم المهام الملقاة على اللجنة، وأن يجتمع الأعضاء بصورة متكررة تمكنهم من تقييم مجريات الأمور في الشركة. فكل هذه الخصائص مجتمعة تؤدي إلى زيادة فاعلية دور لجنة المراجعة وتعظيم المنفعة المتوقعة منها.

ب- أن توافر مجموعة من الآليات لعمل لجان المراجعة أمر هام. ومن أهم هذه الآليات؛ ضرورة وجود ميثاق مكتوب يحدد بوضوح مهام ومسئوليات رئيس وأعضاء لجنة المراجعة مما يساعدها في ممارسة عملها بفاعلية، ان يتوافر للجنة المراجعة الموارد اللازمة لآداء مهامها وتحمل مسئولياتها، ان تصدر لجنة المراجعة تقريراً سنوياً عن المهام التي انجزتها خلال السنة ويتم نشره سنوياً لأصحاب المصالح، ان يحضر رئيسها إجتماع ادارة الشركة لمناقشة تقرير مراقب الحسابات، ضرورة توافر هيكل تنظيمي جيد وواضح محدد السلطات والمسئوليات، ضرورة وجود هيكل رقابة داخلية قوي وفعال، ان تناقش اللجنة مراقب الحسابات في خطة المراجعة وتطلع على تقريره.

ج- يجب على لجنة المراجعة إعداد تقرير سنوى يقدم إلى مجلس الإدارة، ويتضمن هذا التقرير إفصاحاً كافياً عن تشكيل واجتماعات ومسئوليات وسلطات وأنشطة وتوصيات اللجنة، حيث يعتبر هذا التقرير بمثابة إقرار بأن اللجنة قد نفذت مسئولياتها بطريقة ملائمة، كما أن نشر ذلك التقرير ضمن التقارير السنوية المقدمة للمساهمين يمكن أن يساهم فى تحسين جودة التقارير المالية للشركات.

د- تؤثر درجة الافصاح في تقرير لجنة المراجعة ايجاباً على مستوى التحفظ المحاسبي، ويرجع ذلك الى ان زيادة مستوى الافصاح الاختياري في تقرير اللجنة نتيجة لفاعلية لجنة المراجعة وتمتع اعضائها بالخصائص الفنية المطلوبة وهو ما يؤدي الي تحسين شفافية التقارير المالية وزيادة قيمة الشركة متمثلة في زيادة قيمتها السوقية مقارنة بقيمتها الدفترية وبالتالي تحقق كفاية مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية.

٢/٦/٦- توصيات البحث:

في ضوء أهداف البحث وحدوده وطبيعة مشكلته وما إنتهى إليه من نتائج، يوصى الباحث بالآتي:

أ- ان تصدر لجنة المراجعة تقريراً سنوياً عن المهام التي انجزتها خلال السنة ويتم نشره سنوياً لأصحاب المصالح في الشركة.

ب- تشجيع إدارات الشركات المساهمة على تطبيق الطرق والسياسات المتحفظة في إطار معايير المحاسبة المصرية للمحافظة على قيمتها، وبخاصةً في ظل الهزات المتكررة التي تمر بها البورصة المصرية.

ج- يجب ان يتأكد مراقبي الحسابات من إلتزام إدارات الشركات، التي يقومون بمراجعة قوائمها المالية بسياسات التحفظ المحاسبي قبل إصدار التقارير للحد من عملية اعادة اصدار القوائم المالية Restatement التي قد تؤدى إلى استبعاد مراقب الحسابات وزيادة خطر التقاضي.

د- يجب إعادة النظر فى معايير المحاسبة المصرية، بحيث تسمح بوضع حدود ملزمة لمنشآت الأعمال لتطبيق الممارسة المحاسبية المتحفظة، وكذلك ضرورة أن تتضمن معايير المراجعة ما يفيد إفصاح مراقب الحسابات فى تقريره عن مدى تحفظ القوائم المالية للمنشأة.

هـ-عدم التخلى عن تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة مع الموازنة فى تطبيقها، فكما أن تطبيقها يجعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لاتخاذ القرار ويزيد من قيمة المنشأة فإن المبالغة فى تطبيقها قد تضر بالشركة لاعتقاد المساهم بأنه يستثمر أمواله فى منشأة أقل نجاحاً، مما يجعله يتصرف فى أسهمه بأقل من قيمتها أى اتخاذ قرار فى غير مصلحته وهو ما يسمى بمشكلة الاختيار العكسى.

و- ضرورة مراعاة العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وملاءمة المعلومات المحاسبية لاغراض قياس القيمة value relevance عند إعداد التقارير المالية.

٣/٦/٦- مجالات البحث المقترحة:

في ضوء أهداف ومشكلة وحدود هذا البحث ومنهجه وما إنتهي إليه من نتائج وتوصيات، يعتقد الباحث بوجود بعض مجالات البحث المستقبلية ذات الصلة، أهمها ما يلي:

- ❖ دراسة وتحليل أثر أليات الحوكمة الاخرى بخلاف ألية لجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي.
- ❖ أثر درجة الافصاح في تقرير لجنة المراجعة بالنسبة للشركات **غير المقيدة** بالبورصة على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية.
- ❖ أثر خصائص جودة لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة.
- ❖ العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية وجودة الإفصاح وكفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية – دراسة تطبيقية.
- ❖ العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية ودرجة وفاء الشركات المقيدة بالبورصة بمسئولياتها الاجتماعية.

قائمة المراجع

اولا المراجع العربية:

- احمد ، زكريا عبده السيد ، ٢٠٠٦ ، " مقومات تفعيل دور لجنة المراجعة في تنسيق العلاقة بين آليات الحوكمة في شركات المساهمة المصرية "، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية** ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، السنة السادسة والعشرون، العدد الأول: ٩٠٥ – ٩٤٦.
- الديسطي ، محمد محمد عبد القادر ، ٢٠٠٥ ، " إطار مقترح لمحددات مساهمة لجان المراجعة في تحقيق جودة التقرير المالي : دراسة تطبيقية " ، **المجلة المصرية للدراسات التجارية** ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المجلد التاسع والعشرون ، العدد الأول: ٤١ – ٧٤ .
- الصيرفي ، أسماء احمد ، ٢٠١٥، " **أثر مدى وفاء الشركات بمسئولياتها الاجتماعية ومستوى إلتزام محاسبيها الماليين اخلاقياً على جودة تقاريرها المالية– دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية**"، رسالة دكتوراة في المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة دمنهور.
- الهيئة العامة لسوق المال، ٢٠٠٦، **القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية**
- الهيئة العامة للرقابة المالية ، ٢٠١٦، **قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية.** قرار رقم ٧ لسنة ٢٠١٦، متاح على : ***http://www.cma.gov.eg***.
- امين، اسامة ربيع، ٢٠٠٨، " **التحليل الاحصائي للمتغيرات المتعددة بإستخدام برنامج Spss** " قسم الاحصاء والرياضة والتأمين، جامعة المنوفية.
- خضر،هنا عبد الحميد عبد الحميد .2014. **اثر هيكل الملكية على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية : دراسة ميدانية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة**.رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة جامعة الاسكندرية.
- راشد، محمد. ٢٠١٠ . **دراسة وتحليل نماذج قياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية فيإطار الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية لتقييم أثرة على تكلفة التمويل**. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- سامي، مجدي محمد، ٢٠٠٩، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الإسكندرية، العدد٢، المجلد٤٦ ، يوليو: ١-٤٢.
- سعد الدين، إيمان محمد.٢٠١٤ ." تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة الشركة. **مجلة المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة جامعة بنى سويف. العدد (٣) :٢٩٩.
- سعيد، شيماء.٢٠١٤. **أثر فعالية هيكل الرقابة الداخلية على مستوى التحفظ المحاسبي المشروط بالقوائم المالية مع دراسة تطبيقية على الشركات المصرية**. رسالة ماجستيرغير منشورة جامعة الاسكندرية كلية التجارة.

- شاهين،محمد. ٢٠١١. دراسة العلاقة ما بين حوكمة الشركات ودرجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة بالتطبيق على سوق الاوراق المالية المصرية.**المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة جامعة عين شمس.** العددالرابع، المجلد الثاني :٤٢٣-٤٧٤
- على، عبد الوهاب نصر، ٢٠٠٩، **موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة**، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- عوض، ايمن.٢٠١٥. **العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية قبل واثناء الأزمة المالية العالمية وقيمة الشركة دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية.** رسالة ماجستيرغير منشورة ، كلية التجارة، جامعة دمنهور.
- غالي ، اشرف احمد ، ٢٠٠٧ ، " **قياس اثر الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تحسين جودة المحتوي الإعلامي للتقارير المالية مع دراسة تطبيقية** " ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية التجارة بالإسماعيلية ، جامعة قناة السويس.
- مركز المديرين المصري، ٢٠٠٨، **دليل عمل لجان المراجعة**، وزارة الاستثمار، جمهورية مصر العربية.
- مركز المشروعات الدولية ، ٢٠١٦، **دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية** ، مركز المديرين المصري ، وزارة الاستثمار.
- مشتهى، صبري ماهر، ٢٠٠٨ ، " **تأثير خصائص لجنة المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- منصور ، شهيرة فاروق يوسف ، ٢٠٠٩ ، " **دور لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية وتفعيل حماية المستثمر (دراسة مقارنة بين الهيئة العامة لسوق المال المصرية وهيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية)** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس .
- مليجى، مجدى مليجى ٢٠١٤ .أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية :دليل من البيئة المصرية .**المجلة العلمية للتجارة والتمويل - جامعة طنطا** العدد ١، المجلد ١: ٤٢٣-٤٧٤.

ثانيا المراجع الاجنبية:

- Basu. S .1997. The conservatism principle and the asymmetric timeliness of Earnings, **Journal of accounting and Economics**, Vol. 24 , No.-1: 3-37.
- Beaver. W H, and S G. Ryan, 2005, Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling**, Review of Accounting Studies**, Vol. 10,No. 2-3: 269-309.
- Blue Ribbon Committee (BRC) , 1999 , " Report and Recommendat-ions of the Blue Ribb**on Committee on Improving the Effectiveness of Corporate Audit Committees** " , New York Stock Exchange (NYSE)and National Association of Securities Dealers (NASD), New York : 1067 – 1095 .

- Cadbury Committee , 1992 , " **Report of the committee on the financial aspects of corporate governance**", **www.ecgi.org/codes/doc-uments/cadbury.pd**f ,Gee , Lond-on ,Decemb-er 1 :.1 – 90.
- Chan. A L C, S W J. Lin, and N. Strong. 2009. Accounting Conservatism And
- The Cost of Equity Capital:UK Evidence, Managerial Finance, Vol.-35, No. 4: 25- 345.
- Cohen, J., Hoitash, U., Krishnamoorthy , G. and Wright , A. , 20-10 ," The Association between Au-dit Committee Industry Expertise and Financial Restatements " , Working Paper Series ,**available at: http://ssrn-.com/abstract=15-67453 ,** March 9 : 1 – 49 .
- Carcello, J. V., Hermanson, D. R., & Neal, T. L. 2002. Disclosures in audit committee charters and repo-rts. **Accounting Horizons**, 16(4): 291-304.
- Deloitte & Touche. 2012, Audit Committee Brief: What do audit committee reports disclose?",**http-://-www.corpgov.deloitte.com/binary/com**.
- Engel, E. , Hayes, R. M. and Wang , X. , 2010 , " Audit committee compensation and the demand for monitoring of the financial reporting process ", **Journal of Accounting and Economics** , 49 (1-2) , February:1 – 19 .
- Enofe O., Austine E., Joshua A., 2013."Audit Committee Report In Corporate Financial Statements :Users 'Perception In Nigeria", **European Journal of Accounting Auditing and Finance Research** ,Vol.1, No.1:16-28
- Felo , A. J. , Krishnamurthy , S. and Solieri , S. A. , 2003 , " Audit committee characteristics and the perceived quality of financial reporting : an empirical analysis", Working Paper Series , available at: **http:-//ssrn.com/abstract=401240**
- *Keimith and Walo*, 2008, "audit committee responsibilities disclosed since Sarbanes- oxley", **THE CPA JOURNAL.**
- Matthew Ray, 2013, "**Incentives for the Audit Committee to Signal their Monitoring Activities using Voluntary Disclosure in the Audit Committee Report**", Faculty of Drexel University.
- Pandit, G. M., Subrahmanyam, V., & Conway, G. M. 2006. Are the audit committee reports disclosing enough after the Sarbanes-Oxley Act?: A study of NYSE companies**. Managerial Auditing Journal**, 21(1): 34-45.
- PwC, 2013, "The Audit Committee Report: An opportunity to enhance communication with stakeholders", **www.pwc.com.**
- Rezaee, Z., Olibe, K. O., & Minmier, G. 2003. Improving corporate governance: the role of audit committee disclosures**.** ***Managerial Auditing Journal***, 18(6/7): 530-537.
- Sarbanes-Oxley Act "**Public Law No : 107 - 204 ", 2002 , Us Congress, Washington D.C.**, Government Printing Office.
- Securities and Exchange Commission , 2003, "**Disclosure required by sections 406 and 407 of the Sarbanes-Oxley Act of 2002** ", Release Nos. 33 – 8177 ; 34 – 47235.
- Young E., 2013, " Audit committee reporting to shareholders: going beyond the minimum", **http://www-.ey.com**/
- Zhang. J .2008. The contracting benefits of accounting conservatism to lenders and borrowers, **Journal of Accounting and Economics**, Vol.45, No. 1: 27-54.

ملاحق البحث

ملحق رقم (١)

جدول بدرجة الإفصاح الفعلي في تقرير لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية (MTB) لكل شركة من شركات العينة

مسلسل	اسم الشركة	2014			
		درجة الافصاح الفعلي	ق. السوقية لحقوق الملكية	ق. دفترية لحقوق الملكية	مستوى التحفظ المحاسبي (MTB)
1	مصر لصناعة الكيمأويات	%23	578,976,437	340,426,437	1.7007
2	جهينة للصناعات الغذائية	%18	10,192,257,598	2,284,454,909	4.4615
3	مينا فارم للادوية	%10	932,280,426	643,408,096	1.4489
4	المصرية للاتصالات	%21	30,665,632,472	27,388,055,000	1,1190
5	ابو قير للاسمدة	%22	14,664,866,578	3,330,698,861	4.4029
6	حديد عز	%19	12,538,695,825	6,117,054,000	2,0497
7	الشرقية ايسترن كومبانى	%15	11,539,440,000	4,829,940,000	2,3891
8	السادس من اكتوبر للتنمية والاستثمار	%22	4,031,508,221	3,088,474,202	1.3053
9	القاهرة للأدوية	%13	515,280,958	364,025,608	1.4155
10	الدولية للمحاصيل الزراعية	%6	263,792,971	165,470,790	1.5941
11	ليسكو	%11	1,230,305,385	895,905,385	1.3732
12	هيرمس القابضة	%21	17,254,323,554	12,282,212,939	1.4048
13	الاسكندرية للادوية والصناعات الكيمائية	%9	393,686,617	277,856,617	1.4168
14	الزيوت المستخلصة ومنتجاتها	%7	206,571,000	175,131,000	1.1795
15	العامة لصناعة الورق	%11	103,373,886	55,073,886	1.8770
16	النساجون الشرقيون	%22	4,618,927,682	3,916,927,682	1.1792
17	الاسكندرية للزيوت المعدنية	%18	9,014,332,700	2,809,105,700	3.2089
18	بايونير	%13	4,557,353,602	4,367,353,602	1.0435
19	الاسكندرية لاسمنت بورتلاند	%11	3,674,391,262	3,132,000,000	1,1731
20	راية القابضة للتكنولوجيا والاتصالات	%10	746,310,811	716,874,362	1.0410

21	الاسكندرية للغزل والنسيج	%6	432,347,357	587,428,842	0.736
22	مرسيليا المصرية الخليجية للاستثمار	%13	146,677,537	78,877,537	1.8595
23	النصر للملابس والمنسوجات - كابو	%8	741,458,637	714,369,604	1.0379
24	الاسكندرية لتدأول الحأويات والبضائع	%11	3,715,760,086	1,296,777,292	2.8653
25	الدلتا للسكر	%14	2,447,859,400	1,192,250,398	2.0531
26	مطاحن ومخابز الإسكندرية	%7	225,673,358	84,633,358	2.6664
27	دلتا للانشاء والتعمير	%14	206,249,470	276,953,955	0.7447
28	العربية المتحدة للشحن والتفريغ	%5	29,950,531	-18,049,469	-1.65936
29	أسيك للتعدين	%12	378,891,150	241,181,150	1.5709
30	مصر للاسواق الحرة	%14	373,345,234	210,220,234	1.7759

ملحق رقم (٢)

مخرجات التحليل الاحصائي

Regression

Notes

Output Created		07-sep-2016 10:08:51
Comments		
Input	Data	C:\Users\Hp\Desktop\dr.ahmed.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	30
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
Syntax		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT conservatism /METHOD=ENTER disclosure /RESIDUALS DURBIN /SAVE PRED ZRESID.
Resources	Processor Time	00:00:00.05
	Elapsed Time	00:00:00.07
	Memory Required	1620 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes
Variables Created or Modified	PRE_5	Unstandardized Predicted Value
	ZRE_5	Standardized Residual

DataSet1] C:\Users\Hp\Desktop\dr.ahmed.sav

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	disclosure[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: conservatism

b. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.583[a]	**.339**	.316	5771489249.48770	1.916

a. Predictors: (Constant), disclosure

b. Dependent Variable: conservatism

ANOVA[a]

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	479296861516653300000.000	1	479296861516653300000.000	14.389	**.001[b]**
Residual	932682468394657800000.000	28	33310088156952064000.000		
Total	1411979329911311000000.000	29			

a. Dependent Variable: conservatism

b. Predictors: (Constant), disclosure

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	-5995612834.388	2856476454.795		-2.099	.045
disclosure	74417850176.267	19618360836.839	.583	3.793	**.003**

a. Dependent Variable: owner.equity

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	-2274720256.0000	11120492544.0000	4075602889.4667	4065400101.26099	30
Residual	-10717587456.00000	24375302144.00000	.00000	5671107865.96429	30
Std. Predicted Value	-1.562	1.733	.000	1.000	30
Std. Residual	-1.857	4.223	.000	.983	30

a. Dependent Variable: conservatism